مجلس الأمة

66

تصدر كل شهرين
عن مجلس الأمة
-الجزائر-

العدد السادس والستون -جوان 2015

رئيس المجلس:

الرهانات الوطنية تتطلب إعادة ترتيب الأولويات.. وحصيلة الدورة إيجابية

يوم دراسي :

المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه

أعضاء من لجان المجلس في خرجات إستطلاعية إلى :

- ولاية سوق أهراس
- المدرسة العليا للدرك الوطني
- المدرسة العليا للإشارة
- ولاية البليدة

الفهرس

اختتام الدورة الربيعية 2015

مسعى رئيس الجمهورية بمثابة خارطة طريق .. والاستحقاق خارج الإطار المؤسساتي 04

جلسات

تحسين وترقية الخدمات .. وضمان الأمن والسلامة الجويين 08

هل مازالت المقولة الشهيرة سارية: ..وخير جليس في الأنام كتاب !!؟ 09

القانون المتعلق بحماية الطفل: إذا غاب الوعي ..وجب الردع 10

الجيش الوطني الشعبي: عرفان الأمة وتقديرها 11

آليات قانونية جديدة .. لضبط رخص الاستيراد والتصدير 12

الأسئلة الشفوية

الاستثمار في الطاقة المتجددة 13

نقص الوقود .. المشكلة والحلول ! 14

السكن بولاية باتنة .. 15

برامج لتجاوز وتدني الخـــدمات الصحية بالجنوب 16

العمال الأجانب .. سوق العمل يفرض إعادة صياغة أحكام القانون 20

استقبالات 22

النشاط الخارجي 25

يوم دراسي

المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه 28

الخرجات الإستطلاعية

> لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في سوق اهراس
تشيد بما أنجز خلال المخطط الخماسي (2010-2014)
.. و توصي بضرورة توجيه الاستثمار إلى القطاعات المنتجة 30

> المدرسة العليا للدرك الوطني .. إعداد أجيال من الكفاءات 32

> المدرسة العليا للإشارة بالقليعة .. تكوين علمي عال وبأحدث التكنولوجيات 33

> لجنة الثقافة والإعـــلام والشبيبة والسياحة (ولاية البليدة) 34

متابعات

مبادرة النواب بالتشـــــريع 36

المرجعية الروحية ثابتة في منظومة قيم المجتمعات 36

تنسيق الجهود لترسيخ ثقافة سياحية في المجتمع 38

بناء منظومة عقـــائدية معتدلة ونابذة للفكر المتطرف 39

استراتيجية طويلة الأمد لتفعيل مشاركة المرأة من أجل مجتمع يتقدم 40

المدار البرلماني 42

ملاحظة : يُغطي العدد 66 (ماي- جوان) .. ولما كانت دورة الربيع قد اختتمت في 07 جويلية.. فإن الأشغال البرلمانية متضمنة في هذا العدد إلى غاية الاختتام.

دورية تصدر عن مجلس الأمة

الرئيس الشرفي:
السيد عبد القادر بن صالح
رئيس مجلس الأمة

رئيس التحرير مسؤول النشر
محمد هلوب

مستشارا التحرير
سليم رباحي
نصيرة بن قرنة

هيئة التحرير
كريمة بنود
سعاد بكار بنت طاعة الله
شهرزاد لورفيوي

الصور : المصلحة التقنية لمجلس الأمة

الإخراج :
عبد الرحمان بوشايب

الطباعة: المؤسسة الوطنية للنشر والإشهار (anep) رويبة

ر.ت.م.د: 2641 - 1112
الإيداع القانوني: 98 - 1223
العنوان: 07 شارع زيروت يوسف
الهاتف : 59 60 74 021
الفاكس: 83 60 74 021
البريد الالكتروني:
revue@majliselouma.dz

مسعى رئيس الجمهورية بمثابة خارطة طريق .. ولا ..استحقاق خارج الإطار المؤســـــساتي

اختتم مجلس الأمة دورته الربيعية لسنة 2015 يوم الخميس 02 جويلية 2015، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس المجلس؛ وبحضور رئيس المجلس الشعبي الوطني، الوزير الأول، وأعضاء الحكومة، أعضاء مكتب المجلس الشعبي الوطني، الرئيس الأول للمحكمة العليا، رئيسة مجلس الدولة وكذا ممثلي وسائل الإعلام وجمع من الضيوف.

وبالمناسبة ألقى رئيس المجلس كلمة هذا نصها:

أود في البداية باسمكم أن أرحب بضيوفنا الكرام الذين بالحضور شرفوا هيئتنا، وأن أشكرهم على مشاركتهم إيانا المناسبة، مناسبة اختتام الدورة الربيعية العادية في مجلس الأمة...

من يومين احتفل الشعب الجزائري بالذكرى الثالثة والخمسون، وهي كما يعلم الجميع مناسبة عظيمة وترمز إلى أكثر من دلالة إنها مناسبة توّج فيها الشعب الجزائري كفاح ثمان سنوات من الكفاح توّجها بانتزاع حقه في الحرية والاستقلال وهي أيضا مناسبة لاسترجاع الذاكرة والترحم على مليون ونصف المليون من الشهداء بدمائهم الزكية سقوا أرض الجزائر الطيبة... 5 جويلية هي أيضا عيد الشباب الذي بجهده وعرقه بنى ويبني الجزائر...

• وتشاء الظروف هذه المرة : أن يلتئم شملنا في شهر رمضان المبارك، شهر الصيام والرحمة والتضامن، أعاده الله علينا جميعًا بالخير واليمن والبركات...

وإن تزامن هذه المناسبة مع هذه المواعيد لتعطي الحدث الأهمية وتمنحه الخصوصية.

• وكالعادة فإن اختتام الدورة يتيح الفرصة أمامنا لكي نُقيم الجهد الذي معًا بذلناه خلال الفترة، ويعطينا المناسبة لكي نستشرف معكم آفاق أدائنا التشريعي بل أقول البرلماني للدورة القادمة...

• وإننا إذ نبدي الارتياح للمناخ العام والأجواء الروحانية التي سادت البلاد خلال هذا الشهر الفضيل، فإننا نبدي الارتياح أيضا لأجواء الأمن والطمأنينة التي سادت رمضان هذه السنة ولما توفر أثناءه من خيرات وفيرة في الأسواق أرضت رغبات المواطنين المتنوعة.

وإننا بالمنسبة نود أن نوه بالجهود المشكورة التي بذلتها الحكومة في مجال التحكم في الأسعار هذه السنة... فقد كانت هذه السياسة حقًا عملاً موفقًا يستحق والتنويه...

ولقد لمس الجميع هذه الحقيقة. كما ظهر واضحًا أن تراجع ظاهرة المضاربة وإرتفاع الأسعار كانت بينة... أملنا أن تستمر مثل هذه الوضعية لما من شأنه أن يخفف من أعباء المواطن طيلة أشهر السنة...

ما يمكن قوله من باب الموضوعية أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك أمامنا الكثير من العمل يجب القيام به، لكن لا يمكن بالمقابل إنكار النتائج الهائلة والحاسمة التي تحققت.

• وإذا كان هذا الأمر يدعو إلى الارتياح سواء على مستوى الآليات التي أقرتها الحكومة في هذا المجال... أو على صعيد الوعي الاجتماعي لدى الأسر الجزائرية... فإن ذلك يجب أن يدعونا إلى ضرورة التأكيد على واجب حَثّ المواطن ووسائل تنمية الوعي الاجتماعي لدينا إلى مضاعفة الجهد التحسيسي المواطن بقصد التفاعل الإيجابي مع التوجهات الترشيدية التي ما فتئت سياسة الحكومة تدعو لها بقصد التكيف مع الواقع الاقتصادي الضاغط والإكراهات المالية غير المريحة المفروضة على البلاد والناجمة عن استمرار تبعات الأزمة الاقتصادية العالمية.

قبل الاسترسال في الحديث عن مضمون جدول أعمال الدورة اسمحوا لي أن أنوه بما جاءت به رسالة فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بمناسبة الذكرى الثالثة والخمسين للاستقلال من رسائل واضحة وتوضيحات دقيقة... إنها رسالة أراد من خلالها السيد الرئيس بصفته رئيسا لكل الجزائريين، إعادة تأطير العمل السياسي على الساحة الوطنية، مذكرًا فيها أنه لن يكون هناك استحقاق خارج الاستحقاقات المؤسساتية المحددة قانونًا، موضحًا في ذات السياق أن مشروع تعديل الدستور، الذي ستنبثق عنه الأطر الجديدة لممارسة السلطة، هو في مراحله النهائية.

وهذا ما يدل وبطريقة أكثر وضوحا، أن مسعى رئيس الجمهورية هو أبعد من أن يكون موقفًا اقتضته المرحلة وإنما هو في الواقع خارطة طريق للعهدة الحالية.

الجزائر بلد يمضي إلى الأمام

ما يمكن قوله من باب الموضوعية أنه لا يمكن لأحد أن ينكر أن هناك أمامنا الكثير من العمل يجب القيام به، لكن لا يمكن بالمقابل إنكار النتائج الهائلة والحاسمة التي تحققت.

• وأن ما يجب التذكير به بالمناسبة هو أن البلد الذي استطاع أن يتغلب على الإرهاب ويستعيد الاستقرار للوطن... البلد الذي تمكن من التخلص من عبء المديونية الخارجية... البلد الذي أرسى الميكانيزمات اللازمة للحفاظ على التحويلات الاجتماعية من ميزانية الدولة لصالح الفئات المعوزة والمحرومة... البلد الذي تمكن من توفير السكن لأكبر عدد من مواطنيه. هذا البلد هو الجزائر التي يقودها عبد العزيز بوتفليقة... وهو البلد الذي بإمكانه إيجاد سبيله للمضي قدما للأمام.

دورة متنوعة النصوص..

لقد باشرنا عملنا (كما تعلمون) بعد افتتاح الدورة الربيعـــــية العادية في 2 مارس الماضي وقمنا بنشاط تشريعي وبرلماني واضح.

خلال هذه الدورة درسنا قانون تسوية الميزانية لسنة 2012... وهو كما تعلمون يعتبر قانونًا هامًا كونه يكرّس لأعضاء البرلمان مبدأ الرقابة البَعْدية على الميزانية العامة للدولة.

ويعطي لأعضاء الهيئة الفرصة للاضطلاع بالمهمة الرقابية التي يخولها إياهم القانون. ويتم عادة فيها لفت انتباه مسؤولي القطاعات الوزارية المختلفة إلى النقائص والإختلالات التي قد تفرزها الممارسات في الميدان...

• وفي باب آخر أتاح عرض القانون المتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات لأعضاء مجلس الأمة إمكانية الوقوف على المساعي المبذولة في مجال تأطير هذا القطاع وتزويده بأحكام وضوابط قانونية من شأنها أن تمكن القطاع من تطوير نشاطاته وتحقيق المردودية المرجوة منه لاستخراج المتوفر من الإمكانيات الوطنية...

• ومثلما أَوْلَى أعضاء مجلس الأمة هذا القانون اهتمامًا مستحقًا، فإنهم أَبْدَوا عناية خاصة لنص القانون المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني... وما من شك فإن العناية التي أولاها أعضاء المجلس لهذا النص كانت في غاية الأهمية وتتبع هذه العناية من منطلق الحرص الذي يوليه أعضاء الهيئة إلى هذا القطاع وإلى ضرورة تطوير المنظومة التي تضبط سير وحركة الطيران المدني والخروج به من أوضاع تَراكم السلبيات (التي لا تزال تعترض بعض نشاطاته) وتوصله إلى مرحلة النجاعة والتنافسية التي يعرفها قطاع الطيران المدني في العالم.

• وعلى مستوى تنظيم سوق الكتاب، حظي القانون المتعلق بأنشطة الكتاب والوصول به إلى المستوى الذي يليق به من عناية، كونه جاء ليسد فراغًا تشريعيًا كان حتى الآن موجودًا... وهو جاء ليوفر الشروط ويوفر الظروف الكفيلة بتطوير صناعة الكتاب من خلال تعزيز إطاره القانوني...

وبالتأكيد فإن العاملين والمتدخلين في أنشطة سوق الكتاب من مؤلفين وناشرين وموزعين سيجدون في هذا القانون المقومات التي من شأنها أن تؤدي إلى ترقية الثقافة بالمقروئية (التي يعتبر الكتاب أساسًا لها) ويواجهون بها ظاهرة تزايد انتشار تكنولوجيات الكتاب الإلكتروني.

يُسجّلُ لهذه الدورة أنها أولت موضوع الطفل عناية واضحة حيث أدرجت في جدول أعمالها القانون الخاص بإلزامية إحاطة الطفل بالحماية القانونية الضرورية من خلال المصادقة على القانون المتعلق بحماية الطفل... الذي جاء ليحصن الأطفال ويضمن لهم حقوقهم من خلال اعتماد تدابير رادعة لكافة أشكال استغلال الأطفال أو الاستهانة بحقوقهم.

كما تلاحظون، زميلاتي زملائي، فإن هذا القانون جاء ليكون إضافة جديدة تَصُبُّ في خانة تعزيز مكانة حقوق الإنسان، وتكيف تشريعاتنا الوطنية مع الالتزامات والتعهدات الدولية، وتحقق التطابق والانسجام مع هويتنا وانتمائنا الحضاري.

ومن اللحظات المميزة في أشغال دورتنا هذه يمكن تسجيل القوانين التي ناقشناها وصادقنا عليها والخاصة بالجيش الوطني الشعبي، وأعني بها :

– القانون المتضمن إحداث وسام الجيش الوطني الشعبي،
– القانون المتضمن إحداث وسام الشجاعة للجيش الوطني الشعبي،
– والقانون المتضمن إحداث وسام مشاركة الجيش الوطني الشعبي.

• إن هذه النصوص كما لاحظتم قد جاءت للتعبير عن عرفان الدولة بما قام به أفراد هذه الفئة لصالح الوطن إيمانًا منها بأن الجيش الوطني الشعبي هو حصن الجزائر ودرعها الواقي وهو لذلك يستوجب الاعتراف بجهد أفراده... ولهذا جاءت هذه القوانين لكي تحفظ الحق المعنوي لهذه الفئة...

فتحية تقدير وعرفان لقوات جيشنا الوطني الشعبي ومن قبلهم لأفراد جيش التحرير الوطني الذين قدموا العرق والدم والتضحيات الجسام من أجل أن تحيا الجزائر وأن تبقى واقفة...

فتحية تقدير وعرفان لقوات جيشنا الوطني الشعبي ومن قبلهم لأفراد جيش التحرير الوطني الذين قدموا العرق والدم والتضحيات الجسام من أجل أن تحيا الجزائر وأن تبقى واقفة.

>>>

..والحصيلة إيجابية

إجمالاً يمكن القول أن حصيلة الدورة كانت إيجابية بالنظر إلى عدد القوانين التي تمّت دراستها والمصادقة عليها، وهي قوانين تعنى بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية وأيضا الثقافية، وكان الهدف منها تنظيم هذه النشاطات من خلال إزالة النواقص والفراغات القانونية المسجلة والتي لم تعد مسايرة للتطورات الحاصلة على المستويين المحلي والدولي. كما جاء البعض من هذه القوانين لتدعيم حقوق الإنسان التي من خلالها أكدت الجزائر تمسكها بها وحمايتها لها...

ولئن كانت المصادقة لم تشمل كافة النصوص التي كانت في بداية الدورة مبرمجة فإن هذا لا يعني أن النصوص التي لم تدرس أو لم تتم المصادقة عليها أنها ألغيت أو سحبت. بل هي ستأخذ كامل العناية المستحقة لها مستقبلا...

..الأعضاء في الميدان..

بالموازاة مع العمل التشريعي هذا مَارَسَ أعضاء مجلس الأمة دورهم الرقابي العادي على عمل الحكومة، سواء عن طريق الأسئلة الشفوية والكتابية، أو من خلال جلسات الاستماع والتحرك الميداني لمعرفة واقع التنمية داخل الولايات وتحسس انشغالات المواطن.

• وفي مجال آخر من مجالات نشاطاته وفي إطار ترقية الثقافة البرلمانية، نظم مجلس الأمة عددًا من النشاطات كان أبرزها ندوة حملت عنوان «المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه»، وهي الندوة التي سمحت بتسليط الضوء على التوجه الجزائري الرامي إلى القضاء على هذه الظاهرة عن طريق قطع الشريان الذي يسمح له بالاستمرار، ألا وهي أموال الفدية، وأموال الاتجار بالمخدرات.

• إننا نود ونحن نتحدث عن الإرهاب أن ننتهز السانحة لكي نعبر عن كبير تنديدنا للعمليات الإرهابية الجبانة التي تعرضت لها مدينة سوسة في تونس الشقيقة، وتلك التي وقعت في مصر والكويت أو تلك التي تقع في مختلف مناطق العالم، ونعبر عن كامل تعاطفنا مع العوائل التي تضررت نتيجة هذه الاعتداءات الإرهابية المقيتة.

الوضع الاقتصادي صعب

خلال الدورة نظم مجلس الأمة في إطار النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية أيضا محاضرة لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني كان الغرض منها التعريف بالرهانات الجديدة التي تواجهها القضية العربية الأم «فلسطين».

> وندعو الفاعلين السياسيين أيضا إلى المساهمة في ترقية نقاش الساحة والابتعاد عن الطروحات المفتقرة للواقعية... وإبقاء مؤسسات الجمهورية ورموزها بعيدة عن الجدل السياسوي غير المؤسس.

إن الحديث عن القضية الفلسطينية يقودنا إلى الحديث عن النشاط الخارجي لمجلس الأمة، الذي احتل حيزًا واضحًا ومميزًا في نشاطات أعضاء مجلس الأمة في هذه الدورة، حيث تم استقبال العديد من رؤساء المجالس والوفود، نذكر منها رئيس مجلس الولايات الكونفدرالية السويسرية ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني، بالإضافة إلى العديد من الوفود البرلمانية الأخرى...

تطالعنا المؤشرات الاقتصادية والمالية في البلاد اليوم لتُحذِّر من مآلات تنبئ بأنها ستكون صعبة ما لم يتم التقيد بمضمون الخطة التي وضعتها الحكومة وما لم يتم التقيد بالتوجيهات والخيارات التي اعتمدتها (بتوجيه من السيد رئيس الجمهورية) والداعية إلى ضرورة التحكم الصارم في الموارد المالية للدولة وتوجيهها على النحو الذي من شأنه أن يحافظ على التوازنات الاقتصادية الوطنية ويضمن التغطية الاجتماعية الضرورية لها لاسيما في مجالات الصحة والتعليم والسكن... وإننا في هذا الباب لنُقدر حقًا حجم الجهد الذي تبذله الحكومة للتوفيق بين التقليص من الإنفاق من جهة... والاستجابة للاحتياجات الاجتماعية الملحة من جهة أخرى.

• ومن هذه الزاوية وهذا المنظور الواجب يقتضيني هنا أيضا الدعوة إلى إشراك الفاعلين السياسيين في مجال التوعية والتحسيس لإشعار مختلف فئات المجتمع بصعوبة المرحلة. وفي هذا المجال نؤكد على ضرورة تفعيل الدور المنوط بمؤسسات التأثير في الرأي العام الوطني وفي مقدمتها وسائل الإعلام بكل ما يجب أن تقوم به من جهد في هذا المجال وكذلك الأمر بالنسبة لجمعيات المجتمع المدني ودعوتها للتكفل بتثبيت القناعة بخصوصية وصعوبة الظرف... وتكييف أنماط التسيير والإنتاج والاستهلاك بما تتطلبه المستجدات الناجمة عن تراجع المداخيل الوطنية الناجمة عن تراجع واردات النفط... وحث الفاعلين الاقتصاديين لتنويع وتقوية الصادرات خارج المحروقات والعمل على تهيئة أفضل مناخ لخلق الثروة المعرفية والاقتصادية...

الرهانات.. والجهد المطلوب

إننا أمام الوضع الأمني الذي يهدد حدودنا من كل الجهات، وأمام تزايد تراجع أسعار النفط واستمرار الأزمة الاقتصادية الواجب يقتضي من الفاعلين السياسيين معارضة وتأييد إعادة ترتيب الأولويات وتوجيه نقاشات الساحة السياسية بما يخدم المصلحة العليا للبلاد.

وندعو الفاعلين السياسيين أيضا إلى المساهمة في ترقية نقاش الساحة

والابتعاد عن الطروحات المفتقرة للواقعية... وإبقاء مؤسسات الجمهورية ورموزها بعيدة عن الجدل السياسوي غير المؤسس.

أمن الجوار أولوية..

لا يمكننا أن ننهي كلمتنا هذه دون أن نتعرض إلى ما يجري حولنا في المحيط المجاور، وهنا نقول أننا بقدر ما نبدي الارتياح لتحسن الأوضاع لدى الجارة مالي... فإننا نتمنى للشقيقة ليبيا أن تقتدي بالجارة مالي لاسترجاع أمنها واستقرارها وتثبت وحدتها الترابية وتشكيل حكومتها المركزية في ظل الوحدة والانسجام.

إن أمن الجزائر لا يكتمل ما لم يتحقق أمن دول الجيرة ويتحقق الاستقرار لها... إدراكا لهذه الحقيقة عملت الجزائر تحت قيادة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبتوجيه منه على بذل أقصى الجهود وعلى كافة الأصعدة لكي يعم الأمن والاستقرار في كافة دول المنطقة وهو الأمن الذي تحقق في واحدة من دول المنطقة وأعطى ثماره فكان الاعتراف لدور الجزائر وبقي الأمل معلقًا عليها في مواصلة المهمة في الشقيقة ليبيا... إن هذه الحركية وهذا النجاح هو الذي جعل الجزائر مقصدًا مفضلاً لرؤساء الدول والحكومات الذين يأتونها بقصد أخذ الرأي أو طلب المشورة لدى السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة. وهو ما أكد أيضا الدور المحوري للجزائر في مجال تعميم سياسة السلم والأمن والاستقرار.

لكن للأسف فإن الوضع الشاذ في غرب شمال إفريقيا يدعونا اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى الدعوة إلى ضرورة تمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره وفقًا للقرارات الأممية ذات الصلة.

وإن الجزائر التي باستمرار كانت بجانب قضايا الحق والعدل لتدعو اليوم أيضا إلى تمكين شعب فلسطين من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف...

في النهاية وبالعودة إلى موضوعنا الرئيسي الخاص بتقييم أشغال الدورة نقول صحيح أن دورتنا كانت هامة وهي كانت متنوعة في نشاطاتها، وهذا أمر يجعلنا نرتاح إلى النتيجة ويدعونا أيضا إلى استخلاص الدروس من فعالياتها... وفيها نقول :

– أن عدد النصوص المصادق عليها كانت معقولة مقارنة مع تلك التي كنا نصادق عليها في الدورات السابقة. أما النصوص التي لم تتم المصادقة عليها فهي تأكيدًا ستكون في مقدمة المشاريع المبرمجة للدورة القادمة.

– الدورة عالجت مواضيع هامة من حيث المضمون ولكن ما هو قادم في الشهور المقبلة سوف يعطينا الفرصة لدراسة وتحديد الموقف من نصوص ستكون في غاية الأهمية ولعل الدستور إذا قرر السيد رئيس الجمهورية سيكون واحدها.

– ما يمكن قوله من حكم عن الدورة هو أن النقاش العام هذه المرة كان متميزًا وكان مستواه جيّد وليس مبالغة القول أن مجهود السيدات والسادة أعضاء المجلس (بقطع النظر عن انتمائهم السياسي تأييدًا أو معارضة) كان محترمًا وقد لاحظت أن الجميع كان يبذل الجهد ويقدم الاجتهاد لدى إعداد تدخله في مختلف مشاريع النصوص المقدمة. وهذا أمر نرتاح له وهو يستحق أيضا التنويه بأصحابه.

– الملاحظة الأخرى التي تستوجب التنويه هي التزايد الواضح في عدد الأسئلة الشفهية والكتابية التي طرحها أعضاء مجلس الأمة وتجاوب الحكومة معها وهو أمر نرتاح له، ونبدي الارتياح لانتظام جلسات الأسئلة الشفوية وبنفس الوقت ندعو إلى تقوية وتيرتها كونها تعطي الحيوية لعمل الهيئة...

– التحرك الميداني أصبح في هذه الدورة يأخذ طابع الانتظام أيضا لكنه يحتاج مع ذلك إلى تقييم محصلته وهو يستوجب تظافر جهود الهيئة التشريعية والتنفيذية على حد سواء لتحسين أدائه بما من شأنه أن يجعل هذه الآلية أكثر نجاعة.

– النشاط الخارجي بدوره كان أثناء الدورة فعالاً لكن التجربة المعاشة تبين أننا مطالبين بإعادة التفكير في كيفية إعادة تنظيمه بما من شأنه أن يحسن أداءه... ذلك أن ما يسمى بالدبلماسية البرلمانية أصبح اليوم واحدًا من الآليات البرلمانية البالغة الأهمية... وقد أصبحت الدول تستخدمه في معالجة العديد من القضايا الدولية الشائكة وكثيرًا ما تحقق النتيجة فيه... لهذا يتوجب علينا إعادة التفكير في كيفية تحسين أدائه ضمن كل غرفة وما بين الغرفتين وما بين الغرفتين والجهات المعنية الأخرى ضمن هياكل الدولة...

• عمومًا يمكن القول أن نتائج الدورة كانت جيدة، كما أن أعضاء المجلس نشطوا في حدود إمكانياتهم، فشكرًا لكل من ساهم في تحقيق النتيجة وإثراء الأداء البرلماني...

من الآن ولغاية 2 سبتمبر القادم، أقول للجميع عطلة طيبة وتمنياتي بالتوفيق للجميع وعيد مبارك سعيد، أعاده الله علينا وعليكم وعلى كافة الجزائريين بالخير واليمن والبركات...

> إن أمن الجزائر لا يكتمل ما لم يتحقق أمن دول الجيرة ويتحقق الاستقرار لها... إدراكًا لهذه الحقيقة عملت الجزائر تحت قيادة السيد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وبتوجيه منه على بذل أقصى الجهود وعلى كافة الأصعدة لكي يعم الأمن والاستقرار في كافة دول المنطقة

تحسين وترقية الخدمات.. وضمان الأمن والسلامة الجويــين

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني المعدل والمتمم، خلال جلسة عامة يوم الثلاثاء 16 جوان 2015 ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح وحضور وزير النقل السيد بوجمعة طلعي.

نص القانون

يهدف نص القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 98 – 06 المؤرخ في 27 يونيو سنة 1998 والذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني إلى تكييف الإطار القانوني الموضوع مع التحولات العميقة التي عرفها هذا القطاع، وكذا المتطلبات الدولية في مجال الطيران المدني وخاصة فيما يخص:

• الحاجة إلى السلامة والأمن في ميدان النقل الجوي

• حقوق الركاب على مستوى المطارات والأشخاص ذوي الإعاقة

وترمي التعديلات والإضافات التي أدخلت إلى:

• ترقية وضمان سلامة وأمن الأشخاص الذين يمارسون أنشطة الطيران أو المعنيين بذلك.

• تحديد مهام التفتيش والمراقبة التي تقوم بها السلطة المكلفة بالطيران المدني أو تسندها إلى أشخاص طبيعيين او معنويين.

• تكريس مبدأ مراقبة الحد من ضرر الضجيج وانبعاث الغازات من الطائرات

• استحداث إطار تنظيمي بالنسبة للقواعد المتعلقة بالمجال الجوي

• تتمة الأحكام المتعلقة بحوادث ووقائع الطائرات بإدخال مفهوم الواقعة الخطيرة

• إنشاء هيئة وطنية دائمة ومستقلة تسند لها مهمة القيام بالتحقيق التقني في حالة وقوع حادث أو واقعة خطيرة للطائرات.

• التنصيص على أحكام تكميلية تتعلق بالمواصفات التقنية لخدمات مساعدة الأرصاد الجوية للملاحة الجوية، الهادفة إلى المساهمة في سلامة الملاحة الجوية وانتظامها وفعاليتها.

• إدخال مفهوم التذكرة الإلكترونية

• تحديد الأسعار الدولية للنقل الجوي العمومي وفقا للقواعد الخاصة بالمنافسة والاتفاقيات الدولية الثنائية أو المتعددة الأطراف التي وقعتها الجزائر.

• إدخال أحكام جديدة تتعلق بحقوق الركاب ولا سيما الأشخاص ذو الإعاقة والاحتياجات الخاصة .

• تتمة الأحكام المتعلقة بشهادات مستخدم الطيران المدني بإدخال مفهوم معادلة شهادة الملاح الصادرة عن دولة أجنبية مع الشهادة الجزائرية

• تحديد شروط وكيفيات اعتماد السلطة المكلفة بالطيران المدني لمراكز الخبرة في طب الطيران والأطباء المتحنين الذي يصدرون الشهادات الطبية، لتمكين مستخدمي الطيران المدني من القيام بمهامهم على متن الطائرات .

توصيات اللجنة

أعدت لجنة التجهيز والتنمية المحلية تقريرا تكميليا، تضمن عرض الوزير للنص وسير أشغال المناقشة من خلال طرح أعضاء مجلس الأمة انشغالاتهم واستفساراتهم حول التعديلات المقترحة، وتوصيات اللجنة المتمثلة فيما يلي:

• ضرورة الإسراع في نشر المراسيم التنظيمية المنصوص عليها في نص القانون،وذلك للتمكين السلطة المكلفة بالطيران المدني من القيام بمهامها وممارسة صلاحياتها

• ضرورة تحسين ظروف عمل الطيارين بما يسمح به القانون لتمكينهم من أداء مهامهم على أحسن وجه

• ضرورة احترام :

• الإشعار المسبق بالإضراب المنصوص عليه في المادة (29) من القانون رقم 90 – 02 المؤرخ في 10 رجب عام 1410 الموافق 6 فبراير سنة 1990 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب المعدل والمتمم.

• احتساب مدة الإشعار المنصوص عليها في المادة (30) منه،

• ضرورة توفير القدر الأدنى من الخدمة طبقا للمادة (38) من القانون السالف الذكر، في حالة القيام بإضراب والذي سيتسبب في تعطيل مصالح المسافرين خاصة المرضى منهم لتلقي العلاج،

• ضرورة تكوين وإعادة تأهيل الموظفين العاملين في مجال الطيران المدني وفقا للمعايير الدولية.

هل مازالت المقولة الشهيرة سارية: ..وخير جليس في الأنام كتاب!!؟

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 16 جوان 2015 على نص القانون المتعلق بأنشطة وسوق الكتاب، وذلك خلال جلسة عامة ترأسها رئيس المجلس السيد عبد القادر بن صالح وبحضور وزير الثقافة عزالدين ميهوبي.

نص القانون

يحتوي نص القانون على أحكام جديدة ، تهدف إلى تحديد القواعد المتعلقة بأنشطة وسوق الكتاب وتتمثل هذه الأحكام فيما يلي:

• وضع الإطار القانوني المتعلق بجميع الأنشطة المتصلة بسلسلة الكتاب،

• وضع الآليات الكفيلة بضبط سوق الكتاب

• وضع قواعد خاصة باستيراد وتوزيع الكتاب

• دعم التكوين في مجال ومهن الكتاب

• تشجيع الترجمة

• ترقية ودعم الكتاب العلمي والتقني

• وضع الكتاب في متناول المواطن وفي ظروف مماثلة عبر كافة التراب الوطني

• دعم وترقية المطالعة العمومية وتعميمها

• تحفيز الاستثمار في مجال الكتاب

• النص على عقوبات في حالة ارتكاب مخالفات لأحكام هذا القانون

توصيات اللجنة

بعد دراستها لمختلف الأحكام التي تضمنها نص القانون والاستماع إلى مداخلات الأعضاء خلال الجلسة العامة، أكدت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة بأن هذا النص يعد أحد الركائز الأساسية في البناء الثقافي والمعرفي للمجتمع، حيث ثمنت الأحكام التي جاء بها النص لا سيما المتعلقة بوضع الآليات الكفيلة لتعميم القراءة بين المجتمع تجسيدا لمفهوم الخدمة العمومية للثقافة وتشجيع الكتاب والمؤلفين الجزائريين ودعمهم لمواكبة حركة الإبداع مضاعفة الإنتاج الوطني وتحسينه استجابة للاحتياجات الثقافية والتربوية للمواطن.

كما نوهت بتكريس مبدأ دعم الدولة لإيصال الكتاب بسعر موحد إلى المناطق البعيدة ضمانا لتوفره في جميع أرجاء الوطن، وكذا تطوير المهن والحرف المرتبطة به لترقية الصناعة الوطنية للكتاب وكذا تحفيز الاستثمار في مجال الكتاب لمنح سوق الكتاب بعدا اقتصاديا .

وأوصت في الأخير بما يلي:

• ضرورة الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية المذكورة في نص هذا القانون

• الإسراع في تفعيل عمل المركز الوطني للكتاب

• ضرورة وضع آليات جديدة لها طابع الاستمرارية وغير المناسباتية لترقية الإبداع وتحفيز المبدعين

• تشجيع الترجمة من خلال ترسيم جائزة سنوية لترجمة الكتاب

• دعم نشر أبحاث الماجستير والدكتوراه لإنتاج كتاب يحمل بحثا جزائريا

• دعم وترقية الكتاب المكيف لذوي الاحتياجات الخاصة

• تشجيع الكتاب العلمي والفكري لرفع المستوى المعرفي والثقافي للمجتمع الجزائري

• ضرورة التنسيق مع وزارة التربية الوطنية لوضع مقاييس خاصة تضبط نشر الكتاب المدرسي

• وجوب التنسيق مع وزارة الشؤون الدينية والأوقاف لنشر الكتب التي تعتمد مذهب الإمام ملك وتوزيعها على نطاق واسع

• تشجيع تصدير الكتاب الجزائري إلى الخارج للتعريف بالثقافة الجزائرية

• إنشاء هيئة على مستوى وزارة الثقافة خاصة بمراقبة الكتاب الموجه للأطفال.

القانون المتعلق بحماية الطفل: إذا غاب الوعي..وجب الردع

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 16 جوان 2015 على نص القانون المتعلق بحماية الطفل، خلال جلسة عانة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، و بحضور وزير العدل حافظ الأختام، الطيب لوح

نص القانون

يهدف القانون المتعلق بحماية الطفل إلى تحديد قواعد وآليات حماية الطفل (كل شخص لم يبلغ الثامنة عشر سنة كاملة) وذلك عبر 150 مادة ، وتتمثل الأحكام الواردة في النص فيما يلي:

• بهدف حماية وترقية حقوق الطفل، تم إحداث **هيئة وطنية لحماية وترقية الطفولة**، يرأسها مفوض وطني لحماية الطفولة، يعين بموجب مرسوم رئاسي من بين الشخصيات الوطنية ذات الخبرة والمعرفة باهتمامها بالطفولة، مهمته ترقية حقوق الطفل.

• قصد متابعة وضعية الأطفال في خطر ومساعدة أسرهم على المستوى المحلي، تم إنشاء **مصالح الوسط المفتوح**، مهمتها تولي الحماية الاجتماعية للأطفال على المستوى المحلي، وتتشكل من موظفين مختصين ومربين ومساعدين اجتماعيين وأخصائيين نفسانيين واجتماعيين وحقوقيين.

• من أجل حماية الأطفال ضحايا بعض الجرائم، أصبح بالإمكان **إجراء التسجيل السمعي البصري، للاستماع للطفل ضحية الاعتداءات الجنسية**، كما أصبح بإمكان وكيل الجمهورية المختص أن يطلب من أي عنوان أو لسان أو سند إعلامي نشر إشعارات و / أو أوصاف و / أو صور تخص طفلا تم اختطافه قصد تلقي معلومات أو شهادات كفيلة بالمساعدة في الأبحاث والتحريات الجارية.

• تكريسا للحماية القضائية لفئة الطفولة الجانحة، وضعت **إجراءات مرنة خلال جميع مراحل المتابعة، تضمن للطفل الجانح الحق في إشراكه في جميع ما يتخذ بشأنه وإبداء بالثقة**، أو وضعه في مراكز إيواء ملائمة ومتخصصة في مجال حماية الطفولة.

• تكريس مبدأ **عدم المسؤولية الجزائية للطفل** الذي يقل عمره عن عشر (10) سنوات

• تجسيدا للحماية القضائية الفعلية للطفل الجانح، أصبح **إلزاميا تمثيله بمحام أثناء التوقيف للنظر والمتابعة والتحقيق والمحاكمة**، وتم وضع قواعد خاصة بالتوقيف للنظر والحبس المؤقت.

• لإيجاد سبل جديدة لفض النزاعات، وضعت **آليات للوساطة في الجنح والمخالفات بين الطفل الجانح والمتضرر من مخالفة أو جنحة.**

• بغرض حماية الطفل وتحقيقا لمصلحته الفضلى، **تلغى بقوة القانون، من صحيفة السوابق العدلية**، العقوبات التي نفذت على الطفل الجانح وكذا التدابير المتخذة بشأنه بمجرد بلوغه الثماني عشرة (18).

• لإعادة إدماج الأطفال اجتماعيا، **تم تحديد الإطار العام لكيفية عمل المراكز والمصالح المتخصصة في حماية الطفولة** وجعلها أكثر استجابة لخصوصيات الطفل وجنسه وسنه.

• حفاظا على حسن سير مهام المفوض الوطني لحماية الطفولة ومصالح الوسط، يعاقب كل فعل يعرقل عملهما.

• حفاظا على سرية المعلومات المتحصل عليها من الأشخاص المقيدين بالسر المهني، يعاقب كل إفشاء عمدي لهذه المعلومات، وكذا كل نشر لجلسات الجهات القضائية للأحداث أو ملخص عن المرافعات والأوامر والأحكام والقرارات الصادرة عنها.

• حماية للحياة الخاصة للطفل، يعاقب كل فعل يمس بها وكل فعل يهدف إلى استغلال الطفل.

• استحداث يوم وطني للطفل يكون تاريخ صدور هذا القانون يوما له.

• إلغاء جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون.

توصيات اللجنة

اعتبرت لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان نص القانون المتعلق بحماية الطفل خطوة هامة على الطريق الصحيح، وإنجازا يضاف إلى الإنجازات والإصلاحات التي قامت وتقوم بها الدولة الجزائرية، من أجل حماية أطفالها وصون كرامتهم واحترام حقوقهم ومراعاة احتياجاتهم وتنمية قدراتهم، فالأحكام التي تضمنها النص تشكل الإطار التشريعي الملائم للحماية الاجتماعية والقضائية للطفل، ويرسي قواعد وآليات جديدة تتماشى مع أحكام الدستور والمعاهدات والمواثيق الدولية التي صادقت عليها الجزائر والتي تهدف إلى حماية الطفل وترقيته.

وقد ثمنت اللجنة الأحكام التي تضمنها خاصة تلك المتعلقة بإحداث هيئة وطنية لحماية وترقية الطفولة، تحديد قواعد الحماية القضائية للأطفال في حالة الخطر، تكريس الحماية القضائية لفئة الطفولة الجانحة وتكريس آليات داخل المراكز المتخصصة في إيواء الأطفال المعرضين للخطر أو الجانحين.

سجلت اللجنة بعض التوصيات التالية:

• الإسراع في إصدار النصوص التطبيقية المتعلقة بنص هذا القانون

• ضرورة استعمال وسائل الإعلام المختلفة، العمومية منها والخاصة باللغتين العربية والأمازيغية، للتعريف بأبعاد هذا النص وشرح أحكامه وتوضيح أهدافه النبيلة والآليات الجديدة التي تضمنها

• ضرورة تفعيل دور المجتمع المدني في التوعية والتحسيس، ليساهم بدوره إلى جانب الدولة في حماية الطفولة .

الجيش الوطني الشعبي: عرفان الأمة وتقديرها

صادق أعضاء مجلس الأمة يوم الثلاثاء 16 جوان 2015، خلال جلسة عامة ترأسها السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، على ثلاثة نصوص قانونية تتعلق بإحداث أوسمة للجيش الوطني الشعبي.

القانون المعدِّل والمتمِّم للقانون رقم 86 - 04 المتضمن إحداث وسام الجيش الوطني الشعبي

يهدف هذا القانون الذي يحتوي على 7 مواد إلى تعديل وتتميم بعض أحكام القانون رقم 04-86 المتضمن إحداث وسام الجيش الوطني الشعبي .

حيث تم استكمال الوسام الجيش الوطني الشعبي بشارة ثالثة تمنح للعسكريين الذي تميزوا بمواصفات الكفاءة والالتزام والذي قضوا ثلاثين (30) سنة خدمة فعلية يضاف إلى وسام الشارة الأولى الذي يشترط فيه خمسة عشرة سنة (15) وخمس وعشرين سنة (25) بالنسبة للشارة الثانية .

يمنح الوسام من طرف رئيس الجمهورية بناء على اقتراح وزير الدفاع الوطني، ولا يخول هذا الوسام الحق في علاوة كما يوقف خلال مدة الحبس ويجرد نهائيا في حالة الحرمان من الحقوق المدنية.

القانون المتضمن إحداث وسام الشجاعة للجيش الوطني الشعبي

يتضمن نص القانون المتعلق بإحداث « وسام الشجاعة للجيش الوطني الشعبي» على 8 مواد تناولت الأهداف المتوخاة من هذا النص وشروط وكيفية منح الوسام وتوقيف حمله والتجريد منه .

حيث يمنح وسام الشجاعة للجيش الوطني الشعبي لكل عسكري:

• تميز في القتال بعمل ماهر

• أظهر خصالا في إنجاز عمل شجاع سواء في:

• في قتال العدو أثناء الحرب أو في ظروف مماثلى للحرب

• اثناء قيامه بخدمة مأمور

• أثناء عمل فيه نكران للذات للصالح العام أو لإنقاذ حياة شخص أو عدة أشخاص

• أي عمل مماثل يعترف به بمقرر من وزير الدفاع الوطني

ويمنح هذا الوسام من طرف رئيس الجمهورية بناء على اقتراح من وزير الدفاع الوطني خلال حفل تقليد يقام بمناسبة عيد وطني. كما يمكن منح هذا الوسام بعد الوفاة .

لا يخول هذا الوسام الحق في علاوة كما يوقف خلال مدة الحبس ويجرد المعني نهائيا في حالة الحرمان من الحقوق المدنية.

نص القانون المتضمن إحداث وسام مشاركة الجيش الوطني الشعبي في حربي الشرق الأوسط 1967 و1973

يمنح هذا الوسام للعسكريين الذين شاركوا في حربي الشرق الأوسط (1967) و (1973) مشاركة فعلية في عمليات التصدي العسكرية وقضوا شهرا وأكثر في مسرح العمليات ويعفى من هذا الشرط الذين أصيبوا بجروح في المعركة وعادوا إلى التراب الوطني.

يمنح هذا الوسام من طرف رئيس الجمهورية بناءا على اقتراح من وزير الدفاع الوطني خلال حفل يقام بمناسبة عيد وطني.

لا يخول هذا الوسام الحق في علاوة، كما يوقف خلال مدة الحبس ويجرد نهائيا في حالة الحرمان من الحقوق المدنية.

آليات قانونية جديدة .. لضبط رخص الاستيراد والتصدير

صادق أعضاء مجلس الأمة على نص القانون المُعدِّل والمُتمِّم للأمر رقم 03-04 المتعلق بالقواعد العامة المُطبَّقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها يوم الخميس 2 جويلية 2015، خلال جلسة عامة ترأسها رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح، وبحضور وزير التجارة السيد عمارة بن يونس.

نص القانون

يهدف مشروع نص القانون المعدل والمتمم للأمر رقم 03-04 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها والمتضمن 7 مواد إلى تعديلات وتتميمات أدخلت على بعض أحكامه والمتمثلة فيما يلي:

• إعادة صياغة المادة (2) من الأمر رقم 03 – 04 والتي تكرس مبدأ حرية عمليات التجارة الخارجية وكذا الاستثناءات من هذا المبدأ، بحيث ستتم عمليات استيراد المنتوجات وتصديرها بحرية، وذلك دون الإخلال بالقواعد المتعلقة بالآداب العامة والنظام العام، بصحة الأشخاص والحيوانات وبوقاية النبتات والمواد البيولوجية بالتراث التاريخي والثقافي وبالبيئة.

• إعادة صياغة المادة (3) قصد تحديد إدارة الاستثناءات لمبدأ حرية عمليات التجارة الخارجية، من خلال تنفيذ قيود كمية أو تدابير مراقبة عند استيراد أو تصدير المنتوجات ضمن الشروط المنصوص عليها في التشريع والتنظيم الساري المفعول.

• إمكانية وضع رخص استيراد أو تصدير المنتوجات، بغرض إدارة أي تدبير يتخذ بموجب أحكام المادة (6) مكرر من نص القانون أو وفقا للاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.

• وكذا تدابير تهدف إلى وضع قيود من أجل:

حماية الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ في حالة ما إذ طبقت هذه التدابير بالموازاة مع القيود عن الإنتاج أو الاستهلاك.

ضمان الكميات الأساسية من المواد الأولية المنتجة على مستوى السوق الوطني للصناعة الوطنية التحويلية، وهذا طبقا للمبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي تكون الجزائر طرفا فيها.

تنفيذ التدابير الضرورية لاقتناء أو توزيع المنتوجات في حالة وجود ندرة

الحفاظ على التوازن المالي الخارجي وتوازن السوق

تحديد مفهوم رخص الاستيراد أو التصدير وكيفية منحها

تحديد مفهوم رخص الاستيراد أو التصدير التلقائية وغير التلقائية ومجال تطبيقها

تحديد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير

إلغاء كل الأحكام المخالفة لنظام إدارة رخص الاستيراد أو التصدير.

توصيات اللجنة

ثمنت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة الأمر رقم 03-04 حيث أكدت أنه جاء لسد ثغرات وتدارك النقائص المسجلة فيه خلال فترة تطبيقه، وكذا مطابقته لقواعد المنظمة العالمية للتجارة لمواكبة التطور الحاصل وطنيا وعالميا، وتحديد وضبط مفهوم ومجال رخص استيراد وتصدير البضائع، وجعلها أكثر مواءمة وانسجاما مع المعطيات الراهنة، وكذا تحقيق مزيد من الشفافية، وضمان المساواة بين المتعاملين الاقتصاديين وغلق الباب أمام ما يحدث من خروقات في هذا المجال.

وأوصت في الأخير بمايلي:

• ضرورة مطابقة كل المواد المستوردة للمعايير الدولية

• حفاظا على صحة المواطن، يتعين تشديد العقوبات على المخالفين للقانون والصرامة في تطبيقه على الذين يسوقون المواد المخصصة للاستهلاك أو الاستعمال الخارجي غير المطابقة للمعايير الدولية وقواعد السلامة والصحة العامة سواء كانت منتجة حليا أو مستوردة

• الإسراع في إنجاز المخابر لمراقبة نوعية السلع والبضائع

• يتعين احترام القانون عند منح رخص الاستيراد أو التصدير

• المراقبة القبلية والبعدية لمنح الرخص

• العمل على ترقية المنتوج الوطني، ولا سيما من خلال مرافقة المتعاملين الوطنيين عند التصدير

• ضرورة إنشاء أسواق جوارية لترشيد الاستهلاك.

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 23 أفريل 2015، برئاسة السيد محمد لزهر سحري، نائب رئيس المجلس.

خُصِّصَتْ هذه الجلسة لطرح عدد من الأسئلة الشفوية من قبل أعضاء مجلس الأمّة على أعضاء في الحكومة؛ وكانت هذه الأسئلة الشفوية على النحو التالي:

الاستثمار في الطاقة المتجددة

ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عن إعلان جوهانسبرغ وعن التدابير التي اتخذتها الحكومة للتوجه نحو الطاقات المتجددة؟

أوضح وزير الطاقة السابق السيد يوسف يوسفي أن الجزائر شاركت في اجتماع وزراء الأفارقة والمسؤولين عن الطاقة المنعقد يوم 15 و16 سبتمبر 2011 بجوهانسبرغ بجنوب إفريقيا، وكان الهدف الرئيسي للمؤتمر هو إعداد أرضية لحوار سياسي رفيع المستوى تصبح نتائجه كقاعدة للمحادثات التي تعزز سبل الوصول إلى الاستثمار في الطاقة المتجددة في إفريقيا بالإضافة إلى إعداد خريطة الطريق، للوصول إلى الطاقة المستدامة وتنمية الطاقة النظيفة والمتجددة بهدف توجيه إجراءات وفرص التمويل للوصول إلى استعمال الطاقة النظيفة في إفريقيا.

وعن الجزائر فقد أوضح الوزير أن قطاعه اتخذ إجراءات ملموسة لتقليص انبعاث الغازات التي تؤدي لاحتباس الحراري، وتم وضع سياسة وإستراتيجيات لحماية البيئة، وقد تم دمج هذه الإجراءات في المساهمة الوطنية التي ترتكز أساسا على تطوير الطاقات النظيفة وخاصة الطاقات المتجددة وهذه الإجراءات هي:

– الالتزام من خلال شراكة عالمية تخفيض حرق الغاز

– فرض ضريبة على حرق الغاز المصاحب بموجب القانون المتعلق بالمحروقات

– إعداد دراسات الأثر البيئي مصحوبة بمخطط تسيير البيئي يتضمن خطة لإدارة الانبعاث الغازي بالنسبة للمنشآت الجديدة وفق لقانون المتعلق بالمحروقات

– إنجاز 32 مشروع لاسترجاع غاز المحروق

– إنجاز مشروع لحجز وتخزين ثاني أكسيد الكربون

– إنشاء الوكالة الوطنية لترقية وترشيد استعمال الطاقة التي مهامها الأساسية تنفيذ السياسة الوطنية لترقية النجاعة الطاقوية وبالتالي الحد من الانبعاثات الدفيئة

– إنشاء صندوق وطني للطاقة المتجددة

– وضع إطار قانوني وأحكام تنظيمية تدرس شروط الحصول على امتيازات لمرافق توليد الكهرباء من خلال ترقية الطاقة المتجددة أو التوليد المشترك

– إعداد القوانين المحددة لقواعد ولمعايير تقنية الأمن الصناعي والوقاية من تسيير المخاطر الرئيسية وحماية البيئة.

كما أضاف الوزير أن الجزائر باشرت بإطلاق برنامج طموح لتطوير الطاقات المتجددة والذي صادقت عليه الحكومة في فيفري 2011 وتم تحديثه مؤخرا، وتستند رؤية الحكومة الجزائرية على إستراتيجية تتمحور حول تثمين الموارد التي لا تنضب واستعمالها لتنويع مصادر الطاقات المتجددة بإنجاز محطات شمسية ومزارع للرياح ومحطات مختلطة وهذا لإعداد جزائر الغد.

كما يهدف البرنامج الوطني حسب الوزير إلى تطوير الطاقات المتجددة إلى إنتاج 22 ألف ميكا واط آفاق 2030، وسيرفع إنجاز هذا البرنامج من حصة الكهرباء الناجمة عن مصادر الطاقة المتجددة بكل أنواعها إلى ما يفوق 27 بالمائة من الإنجاز الوطني للكهرباء آفاق 2030.

كما يسعى القطاع لبلوغ إنتاج 400 ميكا واط من الكهرباء بالطاقة الشمسية مع أواخر هذه السنة، والرفع من قدرات الإنتاج تدريجيا لتصل إلى 5 آلاف ميكا واط سنة 2020، وفي الفترة من 2021 إلى 2030 إلى 17 ألف ميكا واط، كما سيسمح هذه البرنامج بتلبية حاجيات السوق الوطنية المتزايدة من الكهرباء والحفاظ على مواردنا من المحروقات وبتوفير حوالي 120 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر.

مؤكدا في الأخير أن تنفيذ هذا البرنامج يتطلب مشاركة فعالة للدولة بالإضافة إلى الشراكة والتحفيزات الجبائية، وخطة لترشيد استهلاك الطاقات عن طريق ترقية الإنارة الناجعة في المنازل، وترقية سخان الماء بالطاقة الشمسية وكذا ترقية غاز البترول المسال والطبيعي كوقود وتزويد القرى المعزولة بالطاقة الشمسية.

نقص الوقود.. المشكلة والحلول!

تساؤل السيد الطيب قنيبر، عضو مجلس الأمة، عن الإجراءات التي اتخذها قطاع الطاقة لاحتواء النقص لمادة الوقود خاصة بولاية النعامة؟

أوضح وزير الطاقة السيد يوسف يوسفي أنه تتواجد بولاية النعامة 16 محطة خدمات لتوزيع الوقود، كما توجد 6 محطات في طور الانجاز، وأن ولاية النعامة إستفادت في إطار المخطط الولائي للتنمية من 12 محطة، 5 منها محطات تحصلت على الاعتماد أما البقية فهي في طور استكمال الإجراءات الإدارية على المستوى المحلي.كما تم تخصيص أرضية إنجاز محطتين من قبل نفطال وتم منح رخصة لإنجاز مشروع مركز لتخزين الوقود بولاية النعامة.

وبالنسبة للنقص في توزيع الوقود فهو راجع بالأساس إلى الأحوال الجوية التي مست الجهة الشمالية للوطن واستحالة استعمال الموانئ لنقل الوقود خاصة من سكيكدة إلى الموانئ الأخرى. كما أن نقص قدرات التخزين لمراكز نفطال ساعد في تعقيد الوضعية مما أثر سلبا على شبكة التوزيع رغم تدعيم وسائل النقل البري.

موضحا أنه نظرا للطلب المتزايد ومن أجل تحسين الخدمات المقدمة للمستهلك سجل قطاع الطاقة برنامج على المدى القريب (2015-2019) تطوير عدة مشاريع منها على الخصوص مشاريع تهدف إلى زيادة قدرات الإنتاج والتخزين للمواد البترولية، كما سيتم تطوير صناعة التكرير بإنجاز في حدود (2019 - 2018) 4 مصافي ومن المنتظر أن تصل قدرات التكرير بعد إنجاز هذه المصافي إلى أكثر من 50 مليون طن سنويا مما سيسمح بتغطية جميع حاجيات السوق الوطنية وتسويق الفائض.

كما شُرع حسب الوزير في تنفيذ برنامج طموح لرفع من قدرات التخزين يشمل توزيع وتوسيع قدرات التخزين للمراكز الموجودة ، وإنجاز مراكز تخزين أخرى، وأنابيب نقل المواد البترولية، كما سيتم إنجاز مراكز أخرى لتخزين قرب المصافي الجديدة بطاقة 300 ألف متر مكعب بحيث سترتفع الطاقة الإجمالية للتخزين مما سيسمح بضمان اكتفاء واستقلالية استهلاك لمدة 30 يوم في آفاق 2020.

حول رخصة اقتناء السيارات

ردا عن سؤال السيد محمد زوبيري، عضو مجلس الأمة، حول اقتراح تقليص آجال منح رخصة اقتناء السيارات السياحية لفئة المجاهدين وذوي الحقوق من 5 إلى 3 سنوات؟

ذكر وزير المجاهدين السيد الطيب زيتوني إلى أن تحديد هذه الآجال قد نصت عليه الأحكام المادة 178 و16 من القانون رقم 83-10 المؤرخ في 25 يونيو 1983 والمتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 1983 المعدل والمتمم من القانون 24-06 المؤرخ في 26 نوفمبر 2006 والمتضمن قانون المالية لسنة 2007، وعليه فإنه لا يمكن مراجعة هذه الآجال إلا بإتباع إجراءات معروفة في إطار تعديل النصوص القانونية .

كما اعتبر الوزير أن الآجال الحالية (5 سنوات) تعتبر نوعا ما مقبولة ومعقولة كون المدة الافتراضية لصلاحية استعمال السيارة لا يمكن أن تكون أقل ما أقره قانون 83 المعدل والمتمم، وأن أحكام هذا النص قد خولت للمستفيد الحق في إمكانية تجديد الاستفادة في حالة العطب الكلي للمركبة بسبب حادث أو شيء آخر متى استوفى الشروط المطلوبة في مثل هذه الحالات.

أما فيما يخص تعميم نسبة العجز أو العطب على مختلف معطوبي حرب التحرير الوطني، فهو اختصاص حصري للجان الطبية المتواجدة على مستوى الولايات بمرافقة وإشراف اللجنة الطبية المركزية باعتبارها اللجنة المؤهلة لضبط نسبة العطب .

مؤكدا في الأخير أن كل الطلبات المودعة لدى مصالحنا والتي تستوفي الشروط المطلوبة تدرس بصفة فورية وآجال قياسية طبقا لما أقرته الحكومة من تدابير لتحسين الخدمة العمومية وتخفيف الإجراءات والوثائق الإدارية.

السكن بولاية باتنة..

ردا عن سؤال السيد بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة، حول تأخر إنجاز المشاريع السكنية بولاية باتنة؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد المجيد تبون أن القانون 11.912 من 24.252 استلام من السكن الاجتماعي وبقي 12.340 هي حاليا في طور الانجاز.

وقد أكد الوزير أن مدينة باتنة مصنفة من بين الولايات التي وتيرة الإنجاز بها جيدة، أما بالنسبة للمشاريع الغير منطلقة فهو البناء الريفي 3900 سكن و 5000 وحدة سكنية التي أضافها الوزير الأول خلال زيارته للولاية سنة 2014.

أما بالنسبة للسكن التساهمي فقد أوضح الوزير أن برنامج التساهمي جاء لاستخلاف البرامج التي أوقفت سنة 2003 من برامج البيع بالإيجار (عدل) ، وأن هذه العملية تتم بعد تفاهم بين المقاول والمواطن تنسق بينهما السلطة المحلية، وبعد انطلاق البرنامج تقوم الوزارة من خلال الصندوق الوطني للسكن بدفع المستحقات (المساعدة) التي خصصتها لهذا الصنف من المواطنين، فمن بين 155875 أنجزت 109085 أنجزت وسلمت لأصحابها، وخلال جرد قامت به الوزارة على مستوى الوطن فقد تبين أن ما يقارب 80000 سكن مازال ينتظر حلا وأن الوزارة بصدد دراسة هذه الحالات لإيجاد حلول لها.

تساءل السيد صالح دراجي، عضو مجلس الأمة، حول مصير تطبيق قانون قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها؟

أوضح وزير السكن والعمران والمدينة السيد عبد المجيد تبون أن القانون 08-15 المؤرخ في 20 جولية 2008 المتعلق بقواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، دخل حيز التنفيذ وطلبت الوزارة تمديده نظرا لعدم ظهور فائدة في الميدان، ولحد الآن الحصيلة مقبولة نسسبيا فمنذ انطلاق العملية إلى سنة 2014 أحصيت 322460 حالة موجودة على مستوى البلديات طلبا للتسوية، حيث سوي منها 223228 أي بنسبة 70 بالمائة، مؤكدا أن العملية متواصلة . لكن بعد انتهاء المدة الممدودة من قبل الوزارة فسيتم تطبيق القانون والذي سيكون الهدم

هل من بدائل للوظيف العمومي؟

ردا عن انشغال الذي طرحه السيد عمار الطيب، عضو مجلس الأمة، حول الرؤية الجديدة لوزارة الشباب حول الشغل ؟

أوضح وزير الشباب السيد عبد القادر خمري أن مشكل الشغل هو إشكال مطروح في صلب برنامج الحكومة ويعتبر من إشكالات الإستراتيجية التي تواجهها، ويرتبط بشكل أكيد بمستقبل الجزائر، فالشغل حسب وزير الشباب مربوط بالاقتصاد وبالتنمية و ما بعد البترول.

موضحا أنه لا بد من إيجاد بدائل للوظيف العمومي الذي كان خزان سابق للشغل، وأن هناك بديلين لم يستغلا لحد الآن وهما الفلاحة والسياحة.

فقطاع الفلاحة تطور وأصبح في مرحلة النضج خاصة مع حل مشكل العقار الفلاحي ومساهمة صناديق الدعم الفلاحي وكذا قابيلة البنوك للاستثمار في المجال الفلاحي، فالقطاع مفتوح للاستثمار وحسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ف 25 بالمائة من المشاريع وجهت لقطاع الفلاحة خلال سنة 2014.

أما القطاع الثاني فهو قطاع السياحة والخدمات الذي مازال لم يستغل بعد وهو قادر على أن يكون قطاعا معولا عليه لخلق مناصب العمل وبالتالي الثروة لما بعد البترول.

مؤكدا بأن الجزائر تعتبر من البلدان الطليعة التي بلورت ميكانيزمات المرافقة والمقاولاتية حيث تم إنشاء 800 ألف مؤسسة منذ إنشاء هذا الميكانيزم.

عقد مجلس الأمّة جلسة علنية، يوم الخميس 7 ماي 2015، برئاسة السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة. خصّصت لطرح أسئلة شفوية .

أسباب تأخر إنجاز مركز لمعالجة السرطان في باتنة!

ردا عن سؤال للسيد بوزيد بدعيدة، حول تأخر إنجاز مركز لمعالجة السرطان بولاية باتنة؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد عبد المالك بوضياف أن مركز السرطان بباتنة يتميز بحجمه الكبير وهو أول تجربة بحجم 240 سرير تقوم به الجزائر بصفقة تفوق 3 مليار دينار ويتربع على حوالي 4 هكتارات، ويضم التخصصات اللازمة كالعلاج الكيميائي والعلاج بالأشعة والجراحة وغيرها، وعرف هذا الإنجاز تأخر نسبي وموضوعي بسبب:

• حجم الإنجاز وخاصيته كون هذا المشروع هو التجربة الوطنية الأولى في الدراسات والهندسة المعمارية حيث تنجزه 23 مؤسسة في مختلف أشغال البناء التي تتطلب التنسيق الدقيق .

• نظرا لخصوصية الإنجاز ارتبط تقدم الأشغال بالتصديق على المخططات الهندسية ومراقبة مطابقة البناية بصفة دورية من مكتب المراقبة التقنية للبناء وخبراء المحافظة السامية للطاقة الذرية لتأكد من احترام الإنجاز للمعايير الدولية المعمول بها والوقاية من مخاطر استعمال الأشعة اليومية خاصة على مستوى المستودعات المنجزة بالخرسانة والمخصصة لإيواء المسرعات الجزيئات.

• الالتزام بتعليمات هيئات المراقبة أدت إلى تغييرات جوهرية في البرمجة الطبية والمساحية مما أجبر على تغيير الغلاف المالي .

مضيفا أن بعد إنجاز الهيكل تم فتحه للخدمة سنة 2012 بتوفير العلاج الكيميائي للمصابين، حيث تم من ماي 2012 إلى ديسمبر 2014 تمت معالجة 24694 علاجا كيميائيا ، كما تم منذ سنة 2015 القيام بـ 4234 علاج كيميائي.

أما العلاج عبر الأشعة فقد تم تجهيز المصلحة المعنية في السداسي الأول من سنة 2014 وانطلقت الخدمة به شهر جويلية 2014 ، منوها أن تشغيل هذه المصلحة يتم تدريجيا وحسب أنواع السرطانوأن اول حصة خصصت لسرطان الثدي، مضيفا أنه منذ سنة 2015 إلى يومنا هذا استفاد 841 مريض من علاج الأشعة على وتيرة 70 حصة في اليوم.وفيما يخص تجهيز مصلحة العلاج لجراحة فإجراءات اقتناء التجهيزات جارية تنفيذها .

سوء الإنجاز يرهن .. فتـــــح عيادة!!

ردا عن سؤال للسيد مسعود بودراجي، حول أسباب عدم فتح عيادة متعددة الخدمات ببلدية بواعيش بولاية المدية؟

أوضح وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات السيد عبد الملك بوضياف أنه تم تسجيل إنجاز عيادة متعددة الخدمات سنة 2007 في إطار برنامج الهضاب العليا، وتم فعلا إنجاز هذا الهيكل بعد إتمام الدراسات الخاصة به سنة 2010 وبعد زيارة تفقد هذا المشروع لوحظ انشقاق في البنية، وبعد المعاينة من طرف الهيئة المراقبة التقنية للبناء والتي أعدت تقريرا في سبتمبر 2010 فتح على إثره تحقيق من طرف الدرك الوطني حول إنجاز هذا المشروع وتوجد القضية حاليا على مستوى العدالة.لتحديد المسؤوليات بعد صدور الحكم النهائي للقضية.

وحول تلبية الحاجيات منطقة المدية من مضادات التسمم العقربي، أعلن الوزير تواجد 3 قاعات للعلاج ببلدية لبواعيش تابعة للمؤسسة العمومية للصحة الجوارية (الشهبولية)، والتي تضم 3 عيادات متعددة الخدمات بها 16 قاعة علاج لتغطية حاجيات 6 بلديات .

ولمكافحة خطر اللسعات العقربية فإن قطاع الصحة قام ككل سنة بوضع مخطط تنظيمي تم الشروع فيه منذ 19 مارس 2015، مؤكدا توفر مضادات اللسعات العقربية عبر المستوى الوطني.

برامج لتجاوز وتدني الخـــــدمات الصحية بالجنوب

حول تدني الخدمات الصحية بولايات الجنوب وخاصة بولاية إليزي؟ سؤال طرحه السيد عباس بوعمامة، عضو مجلس الأمة، على وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

أكد وزير الصحة السيد عبد الملك بوضياف أن ترقية العيادات الموجودة ببلديات (برج عمر دريس) و(برج الحواس) إلى مؤسسات عمومية جوارية قد تم ذلك بموجب مرسوم تنفيذي تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 18 المؤرخة في 8 أفريل 2015.

وعن عمليات التوأمة والمتمثلة في اتفاقيات بين المؤسسات الصحية لولاية إليزي وكل من المركز الإستشفائي الجامعي لتيزي وزو والجامعي ببني مسوس، فإن الهدف منها توفير وتقريب العلاج المتخصص أي العلاج الجواري، هذه المبادرة في مراحلها الأولى كانت موضوع تقييم أولي من أجل تعزيزها وتحسينها، وستكرس بنص تنظيمي حاليا قيد الدراسة على مستوى الهيئات المعنية، وفي إطار هذه التوأمة سجلت 3 عمليات لولاية إليزي أدت فرق طبية مكونة من جراحين متخصصين في احنجرة ، الأنف والعيون والطب الداخلي ، وقام هذا الطاقم ما لايقل عن 832 فحص وعدة عمليات جراحية، كما قام بعملية تكوين في الضغط الدموي ، الربو، وحدة جفاف الجسم.

فيما يخص قاعة العلاج (أهريغ) والمزودة بمخبر وعتاد الأشعة أعلن الوزير عن أشغال تقام حاليا بها لتزويدها بالكهرباء اللازمة لتشغيل الطاقم التقني، وفي انتظار تشغيلها عين طاقم طبي متخصص يتكون من طبيب جراح أسنان، طبيبين عامين و 4 شبه طبيين. منوها في نفس السياق أن ولاية إليزي استفادت من تعيين 10 أطباء أخصائيين في إطار الدفعة الأخيرة.

مؤكدا في الأخير أن الوزارة بصدد صياغة المخطط الإستراتيجي الشامل الذي سيعرض على الحكومة، حيث سيتكفل هذا المخطط بكل جوانب التنظيم والمواد التي يجب رصدها على المديين القصير والمتوسط بهدف ترقية الخدمات الصحية المقدمة بولايات الجنوب وفق أحسن المواصفات والمعايير المعمول بها.

الرعاية .. والترويج

تساءل السيد عبد القادر قاسي، حول تعامل شركة موبيليس مع مسيري فريق كرة القدم الإسباني ريال مدريد و رعاية نفس الشركة للإتحاد الجزائري لكرة القدم؟

أوضحت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (سابقا) السيدة زهرة دردوري أن مؤسسة موبيليس قررت الاعتماد على عملية الرعاية قصد الترويج للخدمات التي تعرضها على زبائنها، خاصة خدمات جيل الثالث مثل ما هو الأمر بنسبة للمسابقات التي تنظمها لتمكين مشتركيها الأوفياء بحضور المباريات ريال مدريد، وأن رعايتها للفريق الوطني من خلال الاتحادية الجزائرية لكرة القدم تدخل كذلك في نفس السياق الترويجي والهدف منها هو رفع حصتها في السوق لا سيما لدى الشباب بالنظر إلى

شعبية كرة القدم لدى هذه الفئة.

مؤكدة أن عملية الترويج هي جزء من الإعلانات التجارية الخاصة بنشاط المؤسسة الاقتصادية العمومية الخاضعة للقانون التجاري، والذي يعطي صلاحيات الرقابة والتسيير لمجلس الإدارة في حين تكفل الجمعية العمومية ممثلة في طرف الدولة بالإطلاع لاحقا على حسابات ونتائج التسيير ومراقبة رأس المال هذه المؤسسة.

خدمات الانترنيت .. لم تعد ترفاً !

ردا عن سؤال السيد صالح دراجي، حول خدمة الانترنيت ؟

أكدت وزيرة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال (سابقا) السيدة زهرة دردوري خلال ردها حول تطوير خدمة الانترنيت أن شبكة الاتصالات الوطنية تشمل 3 مليون مشترك وتمت إلى اليوم عصرنة مليون ونصف من هذه الخطوط على ان تستكمل عملية إعداد التهيئة على كل الشبكة نهاية سنة 2016.

كما تمت برمجت عدة إجراءات من أجل توسيعها وتأمينها وجعلها قادرة على استيعاب التدفق السريع بفضل استخدام تكنولوجية حديثة من نوع MSA ، كما سيتم من جهة أخرى رفع صيغ نطاق الترددي الدوري من 277 جيقا بايت في الدقيقة إلى 600 جيقا بايت في الدقيقة في سنة 2015.

أما فيما يخص نطاق شبكة الانترنيت ستشهد سنة 2015 ربط ما لا يقل عن 440 حي سكن جديد من الأحياء يفوق عدد سكانها ألف نسمة وبجاية واحدة منها. وبذلك انتقلت شبكة الألياف البصرية من 64 ألف كيلومتر تقريبا سنة 2012 إلى حوالي 70 ألف كيلومتر سنة 2015.

وفيما يتعلق بتصليح بالأعطاب أوضحت الوزيرة أنه تم اعتماد العمل طوال أيام الأسبوع على مستوى المراكز التقنية ومراكز النداء مع مواصلة مخطط تكوين أعوان التقنيين لتدعيم كفاءتهم وتفعيل نظام التحفيزي لتقييم أدائهم، بالإضافة إلى دعم المراكز التقنية عن طريق تجهيزها بوسائل عمل ضرورية.

أما عن رغبات الزبائن فقد اعتمدت اتصالات الجزائر عدة وسائل منها فضاء الزبون وهو موقع إلكتروني لكل من يريد الحصول على معلومات تخص اشتراكه أو إرسال احتجاج إلى الوكالات التجارية، ضف إلى ذلك تتوفر الشركة على مراكز استعمالات تتم من خلالها استطلاعات لرأي لدى الزبائن مما يسمح بالتعرف على تطلعات الزبائن وتوجيه تدخلات المصالح المعنية واتخاذ الإجراءات اللازمة لتلبية حاجياتهم .

معلنة في الأخير عن إطلاق اتصالات الجزائر خدمة جديدة تمكن زبائنها من الحصول على خدمة الانترنيت في الأماكن العمومية وذلك منذ 20 أفريل 2015 على مستوى ساحة البريد المركزي بالجزائر العاصمة كمرحلة أولى، حيث يمكن للزبون من دخول شبكة الانترنيت عن طريق شراء بطاقات تعبئة متوفرة في الوكالات التجارية، وأن هذه الخدمة سيتم تعميمها خاصة في المناطق المعزولة.

المعالم الأثرية .. وثقافة تحصينها !

ردا عن سؤال السيد محمد بن طبة، حول عملية جرد التراث الثقافي؟

أوضحت وزيرة الثقافة (سابقا) السيدة نادية لعبيدي أن حصر المعالم التراثية التي تملأ بلادنا تتطلب، معاينات لمختصين في الآثار وفق منهجية محددة وكذا وفق النص التطبيقي لقانون حماية التراث الثقافي، وينقسم جرد المعالم الأثرية إلى 3 أصناف:

• جرد الممتلكات الثقافية المنقولة
• جرد الممتلكات الثقافية الغير منقولة
• جرد للتراث الثقافي الغير المادي.

فأما عن جرد الممتلكات الثقافية المنقولة فقد أوضحت الوزيرة انه يخص المجموعات المتحفية وقد تم جردها، تحت إشراف مؤسسات متحفية خلال السنوات الأخيرة

في حين جرد الممتلكات الغير منقولة فهو حسب الوزيرة جرد صعب يخص المعالم والمواقع الأثرية والتراث المغمور، وقد تم جرد العديد من المعالم

في إطار ميزانية التجهيز لوزارة الثقافة.

أما بخصوص التراث اللامادي فأكدت الوزيرة ضرورة تأسيس بنك للمعلومات فيما يخص التراث اللامادي (العادات والتقاليد الشعبية،التراث الشفهي..)

منوهة في نفس السياق عن ضرورة تأهيل وتوسيع قائمة المهندسين المتخصصين والتي لا تتجاوز 50 مهندس مختص بالنظر للعدد الكبير لمواقع الترميم على مستوى القطر الجزائري.

مؤكدة في الأخير عن عمل تنسيقي بين وزارتها وعدة وزارات لحماية التراث وتثمينه، حيث أمضت وزارة الثقافة اتفاقية إطار مع وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني مع وزارة التضامن، وهناك تحضير اتفاقية إطار مع وزارة السياحة ووزارة الشؤون الدينية والأوقاف ووزارة المجاهدين ووزارة الأشغال العمومية والتي كثيرا ما تكتشف معالم أثرية خلال قيامها بأشغالها عند فتح الطرقات وبناء الجسور.

قصور الجنوب.. معالم سياحية ومصدر دخل

حول وضعية القصور في الجنوب؟ سؤال طرحه السيدحسني سعيدي، على وزيرة الثقافة.

أكدت وزيرة الثقافة السيدة نادية لعبيدي أن عمليات الترميم التي جرت في قصور والمعالم الأثرية قبل قانون 98-04 لم تكن تخضع إلى عمل مقنن ومدروس لعملية الترميم، مما جعل حدوث انهيارات لتلك القصور.

فعملية الترميم حسب الوزيرة يجب أن تحترم معايير الترميم وخاصة المواد المحلية المستعملة لترميم قصور الجنوب، منوهة لضرورة مشاركة سكان المنطقة ذوي المهارات التقليدية في هذه العملية إلى جانب مهندسين معماريين متخصصين. مضيفة في نفس السياق عن اتفاقية مع وزارة الشغل بإدخال مهن لها علاقة بحماية التراث وهذا على شكل شركات مصغرة لشباب خريجي الجامعات من أجل حماية هذا التراث. فبعد ترميم هذه القصور ستصبح وسيلة للمداخيل باعتبارها معالم سياحية ستشجع الزوار لاكتشاف هذه المناطق السياحية بالجنوب..

أما بخصوص ولاية بشار فقد

أكدت الوزيرة أنه تم تصنيف 11 موقعا والعملية مازالت متواصلة وأن كل القصور مسجلة ضمن قائمة الجرد الإضافي بموجب قرار وزاري بتاريخ 23 أفريل 2008. وأن هناك أعمال إستعجالية لترميم التراث الثقافي للعصور ماقبل التاريخ بمنطقة (تاغيت) في قصور (قنادسة،تاغين، بني عباس، موغل وكرزاز)والتي بعد ترميمها ستحيى و تشجع السياحة المحلية .

عقد مجلس الأمة جلسة أسئلة شفوية يوم الخميس 4 جوان 2015، خصصت لطرح الأسئلة الشفوية على وزراء القطاعات المعنية.
الجلسة ترأسها السيد عبد القادر نص صالح، رئيس مجلس الأمة ، وحضرها وزير العلاقات مع البرلمان السيد طاهر خاوة.

النهوض بالسياحة من التحديات المستعجلة

ردا عن سؤال السيد صالح دراجي والمتعلق بالسياسة المنتهجة للنهوض بقطاع السياحة؟

أوضح وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية السيد عمار غول، أن هذا قطاع السياحة والصناعة التقليدية قادر لبناء اقتصاد خارج المحروقات، واستحداث مناصب الشغل والثروة.

وللنهوض بالقطاع أوضح الوزير أنه يجب:
• توسيع الفضاء الجغرافي سياحة والصناعة التقليدية
• التكامل بين الفضاءات السياسية والقطاعات الأخرى
• تنويع المنتوج السياحي ومنتوج الصناعات التقليدية .

وفي نفس الصدد أوضح أن وزارته بصدد تثمين كل الخيرات الطبيعية عبر كامل الإقليم الوطني وكل ما هو مادة يمكن تحويلها إلى منتوج إقتصادي. كما سيتم النظر للسياحة بنظرة أوسع وأشمل ، فكل فضاء سياحي معين (أثري، ساحلي، جبلي) سيكون له برنامج مع الفضاءات السياحية القريبة منها وذلك بغرض تنويع العرض وتنويع المادخيل.

كما أعلن الوزير أنه سيتم إعطاء الأولوية للسياحة الداخلية عبر شعار (أعرف بلادك أولا) وذلك عبر تحسين المرافق، تحسين الاستقبال ، الرفع من الخدمات ، توفير الأمن، فتح فضاءات عائلية...) وذلك من أجل استقطاب أكبر عدد

من العائلات الجزائرية التي تسافر إلى الخارج لقضاء عطلتها .وكذا استقطاب الجالية الجزائرية المتواجدة بالخارج.

أما فيما يخص سياسة القطاع في السياحة الخارجية فقد أكد الوزير أنه في إطار التنافسية الدولية وتنافسية المنطقة الإقليمية فإن السياحة الخارجية ستركز على الجنوب والصحراء من خلال إعطاء كل التسهيلات للاستثمار العمومي والخاص، عبر توفير العقار السياحي بالدينار الرمزي.

كما هناك توجيهات صارمة للسادة المسؤولين في الجماعات المحلية والولاة بتلك المناطق بضرورة تقليص وتخفيف كل ما من شأنه أن يعرقل الاستثمار وكذلك تطبيق لا مركزية الاستثمار في إطار التمويل البنكي الذي أصبح يتم على المستوى المحلي.

وأكد أن السياحة سواء كانت في الساحل أو الهضاب العليا وحتى في الصحراء ليست فندقا وليست محطة سياحية بل هو برنامج واسع لكل المنطقة ، مؤكدا على ضرورة وجود المرافق مع ما يناسب كل أفراد العائلة من صغيرها إلى كبيرها وحتى لذوي الاحتياجات الخاصة.

وعن الأرقام أكد الوزير تواجد 99 ألف سرير في الجزائر و أن المشاريع المقدرة بـ 936 مشروع التي خصص لها غلاف مالي قدر بـ 400 مليار دينار جزائري ستوفر حوالي 120 ألف سرير جديد و 50 ألف منصب شغل جديد. موضحا في نفس السياق أن الوزارة بصدد إعادة تصنيف للفنادق والمطاعم و المركبات السياحية .

وفي إطار توسيع مناطق التوسع السياحي والموزعة عبر الوطن، أوضح الوزير أن هناك أكثر من 288 فضاء وموقع على مساحة 53 ألف هكتار ينتظر الاستثمار.

مؤكدا في الأخير أنه وضع عدة ترتيبات على المستوى المركزي من أجل النهوض بالقطاع عن طريق :

• إعادة هيكلة القطاع وإعطاء بعد للمديرية الوطنية لمتابعة برامج الاستثمار
• آليات تنسيق بين الوزارة والجماعات المحلية
• برنامج للتخفيف من الجانب البيروقراطي
• العمل في إطار التكامل مع القطاعات وخاصة في الجانب الإداري والمالي.

تراموای عنابة.. المشروع .. سيبقى مشروعا !!

ردا عن سؤال السيد محمد الطيب العسكري حول تأخر إنجاز مشروعا مطار وترامواي بولاية عنابة ؟

أوضح وزير النقل بوجمعة طلعي أن مطار عنابة تكفلت دراسته المصالح المحلية لولاية عنابة خلال سنة 2006 ، وقد عرف المشروع تأخرا كبيرا لأسباب كثيرة و لكن في الوقت الحالي تعرف الأشغال به وتيرة مرضية حيث بلغت النسبة 85 بالمائة على أن يتم استلامه خلال شهر سبتمبر 2015 ويدخل حيز الخدمة قبل نهاية سنة 2015.

أما بالنسبة لمشروع ترامواي عنابة فقد أعتبر الوزير انه من بين المشاريع التي أقرتها الحكومة على مستوى المدن الكبرى ، وقد تمت دراسة هذا المشروع بتاريخ سبتمبر 2013 بتحديد مساره الذي يربط مدينة عنابة بالبونية على طول 22 كلم مرورا بأهم التجمعات السكانية والحضارية للمدينة ، فيه 34 محطة و 6 أقطاب تبادل بواسطة 56 عربة وبطاقة استيعاب تقدر تقريبا 8300 مسافر في الساعة.

مضيفا أنه وبناء على احتجاج المجتمع المدني على مرور هذا الخط وسط المدينة، حيث طلبوا من السلطات الولائية المحلية تعديل هذا المسار، يتم حاليا حسب الوزير إعداد بعض الفرضيات في انتظار تقديمها في إطار تحقيق من أجل أن يكون المسار في أحسن ما يرام.

الإضرابات في الخطوط الجوية الجزائرية!!

تساءل السيد جمال قيقان حول الاضرابات المفاجئة لموظفي الخطوط الجوية الجزائرية دون إشعار سابق ؟

خلال رده على السؤال أعلن الوزير السيد بوجمعة طلعي أن الخطوط الجوية الجزائرية تعرف عدة نقائص وهي :

• نوعية الخدمات البعيدة عن المعايير الدولية

• عدم انتظام حركة الطيران والمعروفة بالتأخير والإلغاء مما أثر سلبا على سمعة الأسطول.

• الاضطرابات الاجتماعية المتعددة التي تأثر على نجاعة سياسة الجوية الجزائرية.

مضيفا أن القانون 62/9 المتعلق بالوقاية والمنازعات الجماعية وممارسة حق الإضراب في فصله الثاني المادة 38 المتعلق بممارسة حق الإضراب، قد نص على ضرورة ضمان الحد القدر الأدنى مضمون من الخدمة من جميع الأنشطة حيث أقر نص القانون في المادة 39 القدر الأدنى من الخدمة لهذه الميادين إلى إتفاقيات جماعية وضرورة إستوفاء كل المراحل المتعلقة بالتسوية الودية . لكن الملاحظ الواقع عدم احترام كل هذه المبادئ، مؤكدا أن القانون يصنف رفض العامل القيام بالقدر الأدنى من الخدمة المفروضة عليه خطأ مهددا جسيما إلا أن هذه الظاهرة السلبية مازالت تمارس في العديد من مؤسساتنا.

أما بخصوص اقتراح عضو مجلس الأمة السيد جمال قيقان بخصوص مناقشة الإدارة لمطالب العمال قبل الإضراب لحماية المسافرين والمعاناة وطول الانتظار، فذكر الوزير إن ذلك متكفل به في الاتفاقية الجماعية التي تسجل على مستوى مفتشية العمل والمحكمة .

مؤكدا في الأخير ان قطاعه يعمل جاهدا من خلال القانون والمتعلق بالطيران المدني التكفل بما يعانيه المسافر ضمن قسم خاص يتعلق بحقوق الركاب الجوي بحيث سيستفيدون من تكفل والتعويض وكل المساعدات التي تتناسب مع الأضرار الناجمة من هذه الوضعيات زيادة على ماخصصه المسافرون المسنين وذوي الاحتياجات الخاصة.

العمال الأجانب.. سوق العمل يفرض إعادة صياغة أحكام القانون

ردا عن السؤال السيد سعيدي حسني حول إعادة النظر في القوانين المنظمة لليد العاملة الأجنبية ؟ أوضح وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي محمد الغازي أن أحكام المادة 3 من القانون 10/81 المؤرخ في 11 يوليو 1981 المتعلق بشروع تشغيل الأجانب ينص على أنه يمنع لكل هيئة صاحبة عمل منعا باتا أن تشغل ولو بصفة مؤقتة عمال اجانب لا يتمتعون بمستوى تأهيل يساوي على الأقل مستوى تقني.

غير ان نفس الأحكام هذه المادة في الفقرة الثانية منها تنص إمكانية منح رخص في هذا الشأن بناءا على تقرير معلل من هيئة صاحبة العمل وذلك في حالة ما تعذر إيجاد اليد العاملة محلية في تخصصات مطلوبة وفي هذا الصدد تم ترخيص استثنائيا تشغيل 31315 عامل أجنبي له مستوى تأهيل أقل من مستوى تقني موزعين حسب قطاعات النشاط كالتالي:

• قطاع البناء والأشغال العمومية 28297 أجنبي
• قطاع الصناعة 2267
• قطاع الخدمات 731
• قطاع الفلاحة 11

موضحا انه مع التغييرات التي شهدها سوق العمل أصبح من الضروري إعادة صياغة بعض أحكام هذا القانون التي لا تتماشى ومستجدات والبرامج الوطنية للتنمية. لذلك قامت الوزارة بإعادة صياغة بعض الأحكام لمشروع قانون العمل الجديد وذلك بإضافة بعض الأحكام لتحسن وتاطير اليد العاملة الأجنبية وسد النقائص مع ضمان تحقيق أكبر قدر من التنسيق مع التشريعات المسيرة للأجانب وتكييفها مع المعايير الدولية للعمال الجانب.

كما تم إصدار تعليمات لإضافة بعض المرونة في تشغيل اليد العاملة الأجنبية التي لا تتوفر

الصناعات التقليدية.. برنامج عمل لآفاق 2020

حول الإستراتيجية التي ستتخذها الوزارة من أجل النهوض بقطاع الصناعات التقليدية؟ السؤال الذي طرحه السيد عباس بوعمامة لوزيرة المنتدبة المكلفة بالصناعات التقليدية.

أوضحت السيدة عائشة طاغابو، وزيرة المنتدبة المكلفة بالصناعات التقليدية أن قطاعها بصدد تطبيق برنامج عمل آفاق 2020 والذي يهدف إلى توفير شروط الضرورية لتطور مستمر لقطاع الصناعات التقليدية ، وينطبق هذا البرنامج من رؤية تعتبر الصناعة التقليدية مركز إستراتيجي لنمو الشغل وتساهم في رفع رهانات عديدة كمحاربة البطالة وتقليص الإقصاء الاجتماعي وتثبيت الساكنة في المناطق الريفية وتحسين نوعية التكوين عن طريق التمهين.

ويعمل هذا البرنامج على تطوير القدرة التنافسية للقطاع وقدرته على إنتاج الموارد وإنشاء مناصب شغل ومساهمة في الاندماج الاقتصادي وتثمين الإمكانيات المحلية عبر 3 أهداف مسطرة هي :

• إنشاء 220 ألف نشاط حرفي جديد
• الوصول إلى مستوى 960 ألف منصب شغل
• تحقيق مستوى إنتاجي قطاعي خام في حدود 534 مليار دينار جزائري

موضحة أن البرنامج مقسم إلى مرحلتين أساسيتين ، فأما المرحلة الأولى والتي تمتد خلال الفترة الزمنية (2012-2017) تهدف إلى

تعزيز الجهود المباشرة من خلال دعم التنمية الاقتصادية المحلية الموجهة إستراتيجيا إلى الإنتاج ونشاطات الصناعة التقليدية في النسيج المحلي.

وعن المرحلة الثانية التي تمتد من (2017 – 2020) فهي عملية تقييم نهائية لديناميكية التنمية المتوقعة وتحضير المناخ أعمال مشجع لبلوغ مستويات عالية من المهنية والتنافسية من أجل التصدير.

ولبلوغ تلك الأهداف ذكرت الوزيرة ببعض الآليات التي يجب توفيرها وهي:

• تعزيز وتطوير وظائف الوساطة
• ترقية المنتوج المحلي
• بناء نظام معلوماتي قوي
• إنشاء أقطاب امتياز في مجال الصناعة التقليدية.

مؤكدة أن قطاع الصناعات التقليدية عرف في السنوات الأخيرة تطورا ونموا ملحوظين من خلال الدعم التي قدمته الدولة، حيث تمكن قطاع من رفع عدد الأنشطة من 20 ألف نشاط حرفي سنة 2010 إلى 51 ألف نشاط حرفي سنة 2013 و 65 الف نشاط خلال سنة 2014.

كما ساهمت هذه الديناميكية بزيادة عدد مناصب الشغل حيث ارتفع من 351 ألف منصب شغل سنة 2010 إلى 744 ألف نهاية سنة 2014، ووصل الناتج الخام للصناعات التقليدية إلى 218 مليار دينار سنة 2013 بعدما كان لا يتجاوز 3 ملايير دينار ج أي بمعدل نمو 22 بالمائة سنويا.

على مستوى تأهيل يساوي على أقل مستوى تقني تفاديا لتعطيل وتأخر المشاريع التي تعرف نقصا في اليد العاملة الوطنية ، إلى جانب إلزام الشركات التي تطلب اليد العاملة أجنبية تكوين يد عاملة وطنية في تخصصات التي تعرف عجزا في سوق العمل ونقل الكفاءات وتأهيل الاندماج في المحيط الاقتصادي.

وفي إطار متابعة تطور تشغيل العمال الأجانب فقد أحصت مديرية التشغيل إلى غاية 31 ديسمبر 2014 إحصاء 62970 عامل أجنبي متحصل على سند عمل من بينهم 51717 عامل أجنبي يشغلون في قطاع البناء والأشغال العمومية والري أي ما يعادل 2,16 بالمائة من اليد الأجنبية و 8387 عامل أجنبي في ميدان الصناعة أي ما يعادل 13,32 بالمائة و 2835 عامل أجنبي في مجال الخدمات بما يعادل 4,50 بالمائة و 37 عاملا في قطاع الفلاحة أي ما يعادل 0,06 بالمائة ، مع العلم أن اليد العاملة الأجنبية حاليا لا تمثل سوى 0,87 بالمائة من العدد الإجمالي للعمال المستغلين كأجراء مشغلين بشكل مؤقت من خلال البرامج الوطنية للتنمية .

مؤكدا في الأخير أن الحكومة واعية بأهمية استثمار في المورد البشري كأحد مقومات التنمية الاقتصادية الشاملة ، والتركيز على النهوض باليد العاملة الوطنية لدفع بعجلة الاقتصاد باتجاه الصحيح دونما الاعتماد على اليد العاملة الأجنبية بشكل قطعي من خلال العمل على ترقية آليات إدماج الشباب بشكل تدريجي في مناصب العمل التي تشتغل فيها اليد العاملة الأجنبية خصوصا التي تعرف عجزا في سوق العمل.

كما نظم مجلس الأمة جلسة عامة للأسئلة الشفوية بتاريخ 02 جويلية 2015 وجه خلالها السيد عباس بوعمامة ، عضو مجلس الأمة سؤالا للسيد وزير الصناعة والمناجم.

السيد عبد الكريم سليماني، عضو مجلس الأمة سؤالا للسيد وزير الصناعة والمناجم.

السيد عبد القادر بن سالم، عضو مجلس الأمة سؤالا للسيد وزير الصناعة والمناجم.

السيد بلقاسم قارة، عضو مجلس الأمة سؤالا للسيد وزير الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

السيد عمّار طيّب، عضو مجلس الأمة سؤالا للسيد وزير الاتصال.

السيد عبد القادر قاسي، عضو مجلس الأمة سؤالا للسيد وزير الاتصال.

ولأسباب تتعلق بمواعيد الإنجاز والطباعة تعذر التفصيل فيها.

رئيس مجلس الوزراء الليبي

استقبل السيد عبد القادر بن صالح، رئيس مجلس الأمة، يوم الأربعاء 06 ماي 2015، بمقر مجلس الأمة، السيد عبد الله الثني، رئيس مجلس الوزراء الليبي.

وقد كان هذا اللقاء فرصة لاستعراض الوضع العام في ليبيا، الذي يستدعي جهدًا استثنائياً من أجل تجاوز الظروف المقلقة الراهنة التي يعيشها الشعب الليبي الشقيق .. وفي هذا السياق أكد رئيس مجلس الأمة السيد عبد القادر بن صالح أن الجزائر لا تدخر أي جهد وتبذل أقصى ما يمكن من مساعيها من أجل أن يتوصل الأشقاء في ليبيا إلى أرضية توافق، تُعيد الاستقرار والأمن لهذا البلد الجار وتفسح أمامه الطريق نحو الاعمار والتنمية ، من جانبه نوّه رئيس مجلس الوزراء الليبي، وبعد أن عرض الوضع العام السائد في ليبيا بالدور الذي تقوم به الجزائر مثنيا على المساعي المخلصة التي تبذلها القيادة في الجزائر من أجل التوصل عبر الحوار إلى نتائج تخدم وحدة ليبيا واستقرارها وأمنها .. مذكرا بالرصيد التاريخي للعلاقات المتميزة بين البلدين وهو ما يشكل تعزيزًا للثقة في الدور الذي تضطلع به الجزائر.

رئيسة المجلس الوطني الصربي

واستقبل يوم الأربعاء 20 ماي 2015 ، بمقر مجلس الأمة ، السيدة مايا غويكوفيتش، رئيسة المجلس الوطني الصربي والوفد المرافق لها.

وقد تناول اللقاء العلاقات التاريخية بين البلدين وسبل النهوض بها بما يخدم مصلحة الشعبين. كما تم استعراض المجالات الإقتصادية التي من شأنها إعادة الحيوية للعلاقات بين البلدين والمضي بها قُدُمًا لمستوى أفضل ، وذلك عبر تبادل الزيارات واللقاءات بين برلمانيي البلدين.

وقد سمح هذا اللقاء بتبادل الخبرات في المجال البرلماني ، خصوصا تجربة البرلمان بغرفتين في الجزائر.

على الصعيد الدولي ، تم التطرق إلى الوضع الأمني في المنطقة ، والتحديات الاقتصادية التي تواجه الدول في طريق النمو ، كما تم التركيز على ضرورة تنسيق الجهود والمواقف في إطار الاتحاد البرلماني الدولي.

عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس كتلتها البرلمانية ومفوض العلاقات الوطنية بدولة فلسطين

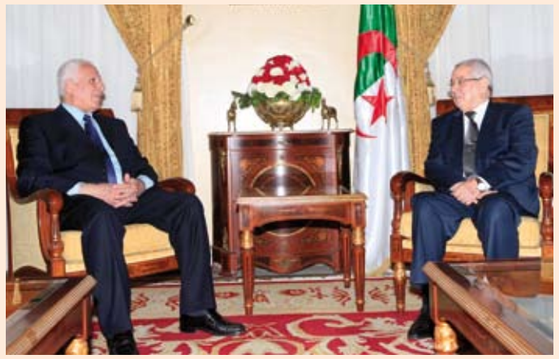

واستقبل يوم الخميس 28 ماي 2015، بمقر المجلس ، السيد عزام الأحمد، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ورئيس كتلتها البرلمانية ومفوض العلاقات الوطنية بدولة فلسطين الذي أدى له زيارة مجاملة بمناسبة تواجده في الجزائر تم خلالها التطرق إلي العلاقات التاريخية و الدعم المبدئي الثابت الذي يميز موقف الجزائر المستمر إزاء القضية الفلسطينية، وبالمناسبة عرض السيد عزام الأحمد اخر المستجدات على صعيد الجهود التي تبذلها القيادة الفلسطينية من أجل استعادة الحقوق، و قيام الدولة الفلسطينية على اساس الشرعية الدولية مبرزا الرهانات الناجمة عن الأوضاع الحالية في المنطقة .

رئيس مجلس الأمة، و بعد أن ذكر بموقف الجزائر الثابت أكد ان التشاور المستمر كفيل بإيجاد السبل التي تحقق التقدم على طريق الوصول إلى الأهداف المشتركة مشيرا في هذا السياق إلى الزيارات المتتالية لقيادات فلسطينية، معتبرا ذالك خطوات مستقدمة تدعم رصيد العلاقات، وتدفع إلى تنسيق الجهود على الصعيدين الإقليمي و الدولي.

الوزير الأول لجمهورية فيتنام الاشتراكية

واستقبل يوم الاثنين 01 جوان 2015، السيد انغوين تان دونغ، الوزير الأول لجمهورية فيتنام الاشتراكية .

وقد كان اللقاء فرصة لتبادل وجهات النظر فيما يخص العلاقات الجزائرية الفيتنامية في جميع المجالات وسبل ترقيتها بما يخدم مصلحة الشعبين والبلدين.

وقد أكد في هذا الخصوص السيد عبد القادر بن صالح على العلاقات التاريخية المميزة بين البلدين، والدليل على ذلك الاجتماعات الدورية المنتظمة للجنة المشتركة الجزائرية الفيتنامية التي تسهر على التجسيد الميداني للقرارات المتخذة على الصعيد السياسي، وفي هذا الإطار أوضح بأن العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين جيدة ويمكن أن تبلغ درجة الامتياز التي بلغتها العلاقات البرلمانية .

وفيما يتعلق بزيارة الوزير الأول الفيتنامي السيد انغوين تان دونغ ، أبرز السيد عبد القادر بن صالح أنها جاءت في ظرف تعرف فيه الجزائر العديد من التحولات والإصلاحات، التي تندرج في إطار المسعى الذي انتهجه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه رئاسة الجمهورية ومست القطاعات الاقتصادية والعدالة والشؤون الاجتماعية ، وهذا ما جنب الجزائر التأثر بما يحدث في بعض المناطق من الوطن العربي أو ما اصطلح على تسميته بالربيع العربي) ، مبرزا أن الجزائر مقبلة على تعديل دستوري يتوج الإصلاحات المنتهجة.

من جهته أعرب الوزير الأول الفيتنامي السيد انغوين تان دونغ عن شكره للجزائر على الدعم الذي قدمته لبلده خلال ثورته التحريرية وأثناء مرحلة إعادة البناء الوطني، كما نوه بالإنجازات التي حققتها الجزائر في السنوات الأخيرة تحت القيادة الحكيمة للرئيس عبد العزيز بوتفليقة ، معربا عن اقتناعه بأن هذه الإنجازات ستعزز وتتوطد أكثر.

الوزير الأول الفيتنامي أكد موقف بلاده المندد لكافة أشكال الإرهاب والداعم للمقاربة الجزائرية في هذا الشأن.

رئيس الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة

واستقبل يوم السبت 06 جوان 2015 ، بمقر مجلس الأمة ، السيد سام كوتيسا، رئيس الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة.

وقد تناول اللقاء العلاقات بين الجزائر والأمم المتحدة خاصة فيما يتعلق بتجسيد برنامج «أهداف الألفية للتنمية». في هذا الإطار أوضح السيد عبد القادر بن صالح في مستهل كلمته، أن الجزائر بذلت جهودا كبيرة و حققت نتائج مشجعة قي مجالات عدة، منها الصحة، التنمية الاقتصادية، السكن وتوفير الماء الشروب، مؤكدا في ذات السياق أنها تحرص على تطوير كل المجالات التي من شأنها توفير العيش الكريم للمواطنين.

كما تطرق السيد عبد القادر بن صالح إلى ملف إصلاح الأمم المتحدة مثمنا المساعي التي يبذلها السيد سام كوتيسا في هذا المجال مبديا بالمناسبة دعم الجزائر لهذه الجهود عامة، و مطالب القارة الإفريقية خاصة ، والمتمثلة في حصولها علي عضوية دائمة في مجلس الأمن.

و في ختام كلمته تعرض السيد عبد القادر بن صالح إلى قضيتي الصحراء الغربية و فلسطين ، داعيا رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى بذل المجهودات و المساعي اللازمة من أجل فرض تطبيق قرارات و لوائح المم المتحدة والمتعلقة بهاتين القضيتين.

من جهته ، وبعد أن استعرض مسار « أهداف الألفية للتنمية» هنأ السيد سام كوتيسا الجزائر على النجاح الذي حققته في إطار تجسيد

هذا البرنامج .أما فيما يتعلق بقضية تصفية الاستعمار في إفريقيا، فقد أكد السيد سام كوتيسا على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

في الأخير استعرض الطرفان العلاقات بين الجزائر و أوغندا كون السيد سام كوتيسا يشغل منصب وزير خارجية هذا البلد، وقد أكد الطرفان على العمل من أجل الرقي بهذه العلاقات حتى تشمل كل مجالات التعاون.

نائب رئيس غرفة ممثلي المقاطعات بأندونيسيا

كما تحادث يوم الاثنين 15 جوان 2015، مع صاحبة الجلالة الملكة هماس، نائب رئيس غرفة ممثلي المقاطعات بأندونيسيا.

المحادثات التي جرت بمقر مجلس الأمة تناولت العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين، فقد ذكّر في بدايتها رئيس مجلس الأمة بمحطات بارزة في مسار العلاقات بين الجزائر وأندونيسيا ، ومنها موقفها إبان ثورة التحرير، وتحدث عن الأهمية التي توليها الجزائر لترقية كافة أشكال التعاون خاصة من خلال اللجنة المشتركة العليا التي من شأنها أن تترجم الارادة السياسية على الصعيد الاقتصادي .. مشيرا إلى الحرص على التشاور والحوار البرلماني لتبادل وجهات النظر حول القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وتنسيق المواقف في المحافل الدولية.

من جهتها أعربت صاحبة الجلالة الملكة هماس عن ارتياحها لمستوى العلاقات العريقة مؤكدة أن هذا الرصيد يعزّز رغبة أندونيسيا في الدفع بها إلى مستويات أعلى بالنظر لمكانة البلدين والإمكانيات المتاحة

في كل منهما ، ونوّهت بما حققته الجزائر في مجال التنمية والرقي الاجتماعي ، وبما وصلت إليه المرأة في بلادنا بفضل الاصلاحات التي شهدتها الجزائر ، معربة عن أملها في تكثيف التقارب البرلماني لتبادل الخبرات والتجارب من خلال تبادل الزيارات.

السفراء

سفير جمهورية بولندا

استقبل السيد عبد القادر بن صالح ، رئيس مجلس الأمة ، يوم الأربعاء 06 أفريل 2015 ، بمقر مجلس الأمة، السيد ميشال رادليكي، سفير جمهورية بولندا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة وسلمه رسالة خطية تتضمن دعوة للقيام بزيارة رسمية إلى جمهورية بولندا، وقد أعرب رئيس مجلس الأمة عن شكره لهذه الدعوة مؤكدًا التزامه بأدائها في الوقت المناسب تدعيمًا للعلاقات الثنائية بين البلدين .. ومبرزًا حرص الجزائر على توطيدها من خلال تفعيل التعاون في مختلف المجالات وبما يحقق المصالح المتبادلة .. كما تم خلال اللقاء استعراض الإمكانيات المتوفرة للاستثمار في المجال الاقتصادي وتبادل الخبرات .. وتأكيد حرص قيادتي البلدين على المزيد من التقارب والتعاون خدمة لمصالح الشعبين الصديقين.

سفير المجر

واستقبل يوم الأربعاء 20 ماي 2015، بمقر مجلس الأمة ، السيدة ألغا كاتلين بريتز، سفير المجر بالجزائر، وقد تم خلال هذا اللقاء استعراض مجالات التعاون وامكانيات تطويره بما يخدم مصلحة البلدين .. والتركيز على أهمية الاستفادة من الخبرة المجرية في عدد من المجالات من خلال تكثيف الاتصالات والتعاون بين المتعاملين الاقتصاديين.. وإبراز حقوق الاستثمار الواسعة في الجزائر على أساس تبادل المنافع .. كما تم تبادل وجهات النظر حول عدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك.

سفير جمهورية غينيا

واستقبل يوم الأربعاء 20 ماي 2015 ، بمقر مجلس الأمة، السيد عصمان دياو بالدي، سفير جمهورية غينيا بالجزائر الذي أدى له زيارة مجاملة تطرّق فيها الطرفان إلى العلاقات الثنائية التاريخية بين البلدين .. وأكّدا إرادتهما المشتركة في ترقيتها والعمل على تفعيل التعاون من خلال الحوار والتشاور وتبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين .. وفي هذا السياق أعرب سفير جمهورية غينيا بالجزائر عن أمله في أن تكون الزيارة المرتقبة لرئيس جمهورية غينيا إلى الجزائر محطة هامة في تعزيز التعاون والدفع به إلى المستوى المأمول.

سفيرة كندا

واستقبل يوم الثلاثاء 30 جوان 2015، بمقر مجلس الأمة، السيدة ايزابيل روي، سفيرة كندا بالجزائر التي أدّت له زيارة مجاملة تم خلالها استعراض العلاقات الثنائية والتأكيد على إرادة تنويعها وترقيتها، خاصة وأن البلدين يتوفران على الامكانيات التي تشجع على إرساء شراكة قوية ومفيدة على الصعيد الاقتصادي وفي مجال الاستثمار .. كما تم في هذا اللقاء التطرق لعدد من مجالات التعاون والتنسيق كمكافحة الإرهاب، والأمن في دول الساحل.

الدورة 11 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في أشغال الدورة 11 للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط (AP-UPM) ، المنعقدة بمدينة لشبونة (البرتغال) يومي 11 و 12 ماي 2015.

وقد تشكل الوفد من السيدة والسادة:

- بن شهيدة حفيظة، عضو مجلس الأمة
- زحالي عبد القادر، عضو مجلس الأمة، رئيس المجموعة البرلمانية لحزب جبهة التحرير الوطني
- حود مويسة محمد مدني، عضو مجلس الأمة
- عمار مخلوفي، عضو مجلس الأمة
- زروقي عبد القادر، عضو مجلس الأمة

وقد تناول المشاركون بالدراسة والنقاش مشاريع لوائح اللجان التالية:

* دور البرلمانات في حماية وتعزيز حقوق الإنسان (اللجنة السياسية والأمنية وحقوق الإنسان)
* تأمين سلامة المهاجرين في البحر الأبيض المتوسط (اللجنة السياسية والأمنية وحقوق الإنسان)
* الجوانب الاقتصادية للهجرة (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والاجتماعية والتربوية)
* حماية الاستثمارات في منطقة المتوسط (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتربوية)
* التعاون في تطوير قطاع السياحة بين البلدان الأعضاء (لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، والاجتماعية والتربوية)
* الهجرة الوافدة كمصدر للتنمية (لجنة تعزيز مستوى الحياة والتبادل بين المجتمعات المدنية والثقافية)
* السياحة البيئية : الفرص والتحديات (لجنة الطاقة والبيئة والمياه)
* الطاقة المتجددة: أفضل الممارسات (لجنة الطاقة والبيئة والمياه)
* المدن الإيكولوجية : الوضع الراهن (لجنة الطاقة والبيئة والمياه)
* لجنة حقوق المرأة في الدول الأورومتوسطية.

كما عرفت اجتماعات لشبونة انعقاد القمة الثانية لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط يوم 11 ماي 2015. والتي نوقش خلالها موضوع «الهجرة واللجوء السياسي وحقوق الإنسان في المنطقة الأورو-متوسطية».

للعلم ، فقد انعقدت القمة الأولى لرؤساء برلمانات الدول الأعضاء في الاتحاد من أجل المتوسط شهر أفريل 2013 بمرسيليا (فرنسا)

أشغال الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان الجزائري، في أشغال الدورة الربيعية للجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي (AP-OTAN) المنعقدة بمدينة بودابست (المجر) في الفترة الممتدة من 15 و 18 ماي 2015.

تشكل الوفد من السادة :

• محمد الواد ، رئيس لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، رئيس الوفد
• فردي ميلود، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
• أمير محمد، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

تناول المشاركون بالدراسة والنقاش العديد من المواضيع من بينها :

• التحديات التي يشكلها الارهاب الداخلي (لجنة البعد المدني للأمن) ،
• اللاستقرار في المشرق : تحديات أمن منظمة حلف شمال الأطلنطي (اللجنة السياسية) ،
• الحرب الهجينة : كيفيات المواجهة (لجنة الدفاع والأمن) ،
• تمويل الإرهاب (لجنة الاقتصاد والأمن) ،
• التغيير المناخي ، الأمن الدولي وآفاق مؤتمر باريس ديسمبر 2015 (لجنة العلوم والتكنولوجيات) ،
• شركاء منظمة حلف شمال الأطلنطي في العالم (اللجنة السياسية).

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بانتظام في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة حلف شمال الأطلنطي بصفته «عضو شريك متوسطي».

أشغال الدورة العادية السادسة للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي

شارك السيدان زروالي مختار، رئيس لجنة الشؤون القانونية والإدارية وحقوق الإنسان بمجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي ، ومحمد الطيب العسكري، عضو مجلس الأمة، عضو البرلمان الإفريقي .

في أشغال الدورة العادية السادسة للفترة التشريعية الثالثة للبرلمان الإفريقي المنعقدة بجوهانسبورغ (جنوب إفريقيا)، خلال الفترة الممتدة من 18 و 29 ماي 2015.

وقد تم اجتماع لجان البرلمان الإفريقي قبل أشغال الدورة السادسة وهي :

• اجتماع لجنة التقييم المالي والإداري،
• الاجتماع الاستشاري للجنة التجارة والجمارك وشؤون الهجرة،
• اجتماع لجنة التعاون لمتابعة مستجدات قضايا السلام والأمن في إفريقيا ،
• اجتماع لجنة القواعد والنظم والامتيازات،
• الاجتماع المشترك للمكتب ومكاتب هيئات البرلمان الإفريقي.

الاجتماع 27 لمكتب الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط

شارك السيد سي يوسف مختار، المراقب البرلماني لمجلس الأمة، ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط APM ، في الاجتماع 27 لمكتب الجمعية الذي انعقد يوم 25 ماي 2015 بالعاصمة المغربية الرباط. وكذا اجتماع اللجنة الأولى حول موضوع «التطرف ، الارهاب ومآسي الهجرة غير الشرعية في المتوسط» ، يوم 26 ماي 2015.

الاجتماعان نظما من طرف الجمعية البرلمانية للبحر المتوسط بالتعاون مع البرلمان المغربي وتضمن جدول أعمال الاجتماعات مناقشة المواضيع التالية :

• مسار السلام في الشرق الأوسط ،
• الوضع في ليبيا ،
• الاتجار بالبشر في منطقة المتوسط ،
• تحديات الأمن في المنطقة ،
• محاربة الإرهاب ،
• الهجرة غير الشرعية : نحو تدعيم الحوار السياسي بين دول المصدر ، دول العبور ودول الاستقبال ،
• التعاون الاقتصادي المتعدد الأطراف.

اجتماع لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة

شاركت السيدة حفيظة بن شهيدة، عضو مجلس الأمة، في اجتماع لشبكة البرلمانيات العربيات للمساواة «رائدات» ، المنظم تحت مظلة البرنامج الإقليمي للتمكين الاقتصادي والسياسي للمرأة في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط قفزة إلى الأمام ، وهو برنامج إقليمي مشترك بين المفوضية الأوروبية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والذي إنعقد يومي 26 و 27 ماي 2015 بالقاهرة (مصر).

وقد تضمن جدول أعمال الاجتماع البنود التالية:

• متابعة إنشاء شبكة إقليمية من البرلمانيات ومواصلة تبادل الخبرات والمعرفة.
• إعداد منهجية لعمل الشبكة.

دور البرلمانات العربية في مراقبة تطبيق قوانين مكافحة الاتجار بالبشر في البلدان العربية

شارك السيد إبراهيم بولحية، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج بمجلس الأمة، وعضو اللجنة التنفيذية البرلماني العربي في جلسة نقاشية حول « دور البرلمانات العربية في مراقبة تطبيق قوانين مكافحة الاتجار بالبشر في البلدان العربية » ، التي نظمتها جامعة الدول العربية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، يوم 29 ماي 2015 في بيروت (لبنان).

مقر منظمة حلف شمال الأطلنطي

يشارك وفد برلماني عن مجلس الأمة ضمن وفد جزائري رسمي ، يضم برلمانيين وأكاديميين في زيارة إلى مقر منظمة حلف شمال الأطلنطي ، يوم 09 جوان 2015 ، ببروكسل (بلجيكا) ، تلبية لدعوة من قسم الدبلوماسية العمومية للحلف الأطلنطي بالتنسيق والتعاون مع مصالح وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

وتشكل وفد مجلس الأمة من السيدين :

• طقيس عبد المجيد، عضو مجلس الأمة
• سعيد جمال ، عضو مجلس الأمة.

للعلم فقد دأب قسم الدبلوماسية العمومية للحلف على تنظيم مثل هذه الزيارات في السنوات الماضية، في إطار سياسات الانفتاح على المحيط بغية ترقية قضايا الحوار المتوسطي، وشرح سياسات ومهام حلف شمال الأطلنطي.

الدورة 66 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي

شارك وفد برلماني مشترك فيما بين غرفتي البرلمان في أشغال الدورة 66 للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني الإفريقي ، المنعقدة يومي 10 و 11 جوان 2015 بأبيدجان (كوت ديفوار).

وقد تشكل الوفد من السادة:

– جمال قيقان ، نائب رئيس مجلس الأمة ، رئيس الوفد

–إبراهيم بولحية: رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية بالخارج

– بوزيد بدعيدة، عضو مجلس الأمة وعضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي.

– عبد القادر بوكروشة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني، عضو اللجنة التنفيذية للإتحاد البرلماني الإفريقي.

تضمن جدول أعمال الدورة عدة بنود، منها متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات مؤتمر الاتحاد البرلماني الإفريقي ، ودراسة تقارير مالية.

دور البرلمانات في تجسيد الدولة اللامركزية

شارك السيد حسني سعيدي ، عضو مجلس الأمة ، في ندوة اقليمية حول «دور البرلمانات في تجسيد الدولة اللامركزية ، الحوكمة المحلية والتمثيل الديمقراطي» ، المنظمة من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD ، والتي انعقدت بالعاصمة تونس ، يومي 11 و 12 جوان 2015.

وقد تخلل برنامج عمل الندوة نقاش حول العديد من المواضيع من بينها :

• اللامركزية والبرلمانات الوطنية ،
• المقاربة التشاركية ومبدأ التبعية ،
• اللامركزية والحوكمة المحلية ،
• الحوكمة المحلية محرك للتنمية.

أشغال اللجنة الدائمة الثانية للجمعية البرلمانية للمتوسط (APM)

شارك السيد علي العقعاق، عضو مجلس الأمة، في أشغال اللجنة الدائمة الثانية للجمعية البرلمانية للمتوسط (APM) ، تحت عنوان : «علوم وتكنولوجيا وبيئة : تسيير النفايات والأمن الغذائي» ، والتي انعقدت يومي 11 و 12 جوان 2015 بميلانو (إيطاليا).

تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة بنود منها :

• النفايات العضوية كمصدر لتربة المتوسط ،
• استعمال النفايات العضوية من أجل الأمن الغذائي.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يحوز على العضوية في الجمعية البرلمانية للمتوسط ، منذ انعقاد دورتها التأسيسية بعمان (الأردن) في سبتمبر 2006.

اجتماعات الجلسة السادسة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي

شارك وفد برلماني عن مجلس الأمة، في اجتماعات الجلسة السادسة لدور الانعقاد الثالث من الفصل التشريعي الأول للبرلمان العربي ، والمنعقدة خلال الفترة الممتدة من 12 إلى 14 جوان 2015، بالقاهرة (مصر).

تشكل الوفد من السيدين عضوا مجلس الأمة وعضوا البرلمان العربي : عبد الكريم قريشي و منصور معيزية.

أشغال الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا

شارك السيد رشيد بوغربال ، عضو مجلس الأمة في أشغال المرحلة الثالثة للدورة العادية لسنة 2015 للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ، وذلك خلال الفترة الممتدة من 22 إلى 26 جوان 2015 بمدينة ستراسبورغ (فرنسا).

تضمن جدول أعمال الاجتماع دراسة عدة مواضيع من بينها :

– الاعتراف ومنع العنصرية الجديدة.

– تعزيز التعاون ضد الإرهاب الالكتروني وغيرها من الهجمات على نطاق واسع على شبكة الانترنت.

– تعزيز شفافية ملكية وسائل الاعلام.

جدير بالذكر أن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا ويحوز على صفة «مدعو».

اجتماعات الدورة السنوية 24 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا

شارك وفد برلماني مشترك (مجلس الأمة، المجلس الشعبي الوطني) ، في اجتماعات الدورة السنوية 24 للجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE) ، والتي انعقدت بمدينة هلسنكي (فنلندا) ، خلال الفترة الممتدة من 05 إلى 09 جويلية 2015.

وقد تكون الوفد من السادة:

– الهاشمي جيار ، عضو مجلس الأمة ،ورئيس الوفد
– يحيى عبد الرحمان، عضو مجلس الأمة
– محمد دحماني، نائب بالمجلس الشعبي الوطني
– عمر بكير قارة، نائب بالمجلس الشعبي الوطني

وتدارس برلمانيو (AP-OSCE) العديد من المواضيع في إطار الموضوع الرئيسي للدورة: «استذكار روح هلسنكي».

للتذكير فإن البرلمان الجزائري يشارك بصفة منتظمة في اجتماعات الجمعية البرلمانية لمنظمة الأمن والتعاون بأوروبا (AP-OSCE) ، ويحوز على صفة عضو شريك في التعاون.

المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهـــــاب وتجفيف منابعه

في إطار النشاط الفكري وترقية الثقافة البرلمانية ، نظم مجلس الأمة يوم الثلاثاء 12 ماي 2015 يوما دراسيا حول « المقاربة الجزائرية في مكافحة الارهاب وتجفيف منابعه» ، حضره السيد عبد القادر بن صالح رئيس مجلس الأمة والسيد خليل ماحي وزير العلاقات مع البرلمان والسيد عبد القادر مساهل الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية وأعضاء من البرلمان بغرفتيه وعدة شخصيات وإطارات من هيئات ومؤسسات وطنية مختلفة ،وجمع من الأساتذة والخبراء والمختصين.

الأشغال افتتحها السيد ابراهيم بولحية رئيس لجنة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي والجالية الجزائرية في الخارج، بإلقائه كلمة أكد خلالها أن الإرهاب لم يعد ظاهرة أمنية أو سياسية ظرفية بل تعداها ليصبح زحفا عدوانيا منظما يستهدف سلم وأمن واقتصاد العالم، وكذا الوجود البشري وانسجام المجتمعات. لذا فإن الجهود الدولية ازدادت جدية وعزما للقضاء على هذه الظاهرة العابرة للحدود.

مذكراً بالتجربة الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب والتي كانت بفضل تظافر جهود أبناء الوطن المخلصين وكذا أفراد المؤسسة الوطنية العسكرية والأمنية الذين حموا مقومات الدولة وكيان الشعب ووحدته.

وأوضح في نفس السياق أن هذه التجربة جعلت الجزائر تنتقل من مكافحة الإرهاب من نطاق محلي إلى المساهمة في مكافحته على نطاق إقليمي ودولي ضمن المجتمع الدولي، مشيرا إلى ضرورة التنسيق والتعاون وتوحيد المواقف إزاء العوامل التي تغذي الإرهاب وتنعشه وتشجعه لتوسيع نشاطه على غرار دفع الفدية لتحرير الرهائن وتجارة المخدرات وانتشار الأسلحة والهجرة الغير شرعية.

مؤكدا أن مواقف الدبلوماسية الجزائرية في مجال تجريم دفع الفدية للإرهابيين ليس سوى جزء من إستراتيجية الجزائر التي تتضمن أبعادا أخرى تشمل تجفيف منابعه الفكرية والمعنوية والسعي إلى درء الفتن والصراعات من خلال وساطة دبلوماسية تتم على طاولة الحوار، تجنح إلى السلم وتدعو إلى الصلح دون التخلي عن مبدئها الثابت في احترام سيادة الدول ووحدتها الترابية وعدم التدخل في شؤون الغير.

التحرك الدبلوماسي للجزائر في مجال مكافحة الارهاب

تناول السيد عبد القادر مساهل ،الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية، خلال مداخلته الوضعية الأمنية لحدودنا والمنطقة المحيطة بنا، كما قدم تقييما للتهديد الإرهابي عبر محيطنا العربي والإفريقي حيث أكد تنامي التهديد في منطقة الساحل وفي الشرق الأوسط وكذا في غرب إفريقيا ، فالجماعات الإرهابية في بعض دول المنطقة مثل سوريا والعراق وغرب إفريقيا وليبيا تمكنت من بسط سيطرتها على أقاليم وعلى سكانها ومنشآتها الاقتصادية والإستراتيجية ضف إلى ذلك زيادة توافد المنخرطين الجدد في صفوف المجموعات الإرهابية.

وأكد أن النشاط الدبلوماسي الذي تضطلع به الجزائر يستند إلى قاعدة داخلية متينة وجبت تقويتها باستمرار في خضم بيئة جهوية شديدة الهشاشة، مضيفا أن الجزائر على المستوى الداخلي تولي أولوية للتنسيق وتثمين الجهود قصد تأمين حدودنا، إلى جانب الإصلاحات والتقدم المحرز في مجال دعم الديمقراطية التشاركية الشاملة في إطار تحقيق النمو الاقتصادي المبني على العدالة الاجتماعية وتساوي الفرص، فضلا عن ترسيخ دولة القانون، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أما في المجال الإقليمي فقد تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من بعث الأطر والآليات الجهوية للتشاور والتنسيق الكفيلة بتحقيق الغاية المشتركة عبر تحسين مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود وجهود تأمين مناطقنا الحدودية، منوها أن نشاط الجزائر الدبلوماسي في بعده الطبيعي ضمن الإتحاد الإفريقي والمنتدى الدولي لمكافحة الإرهاب والأمم المتحدة وكل الهيئات الدولية والجهوية الأخرى. من أولوياته تجفيف مختلف منابع تمويل الإرهاب ومصادر التجنيد في صفوفه والحد من تنقل أفراده ومواجهة أبواقه وكذا مكافحة العداء للأجانب وللإسلام، كما أكد في الأخير أن نشاط الجزائر في ميدان مكافحة الإرهاب كان عبر المبادرات الهادفة إلى تشجيع الحلول السليمة للنزاعات التي تحاول الجماعات الإرهابية استغلالها للتمكن والإستقواء.

الجزائر .. تبني مقاربتها على التجربة

في حين ألقى الدكتور مخلوف ساحل،أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر، محاضرته تحت عنوان « المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب « حيث أكد أن مقاربة الجزائر في مجال مكافحة الإرهاب هي نتاج لتجربتها المريرة مع الظاهرة الإرهابية ومواجهتها لها بمفردها، الأمر الذي مكنها من بناء تصورها للإرهاب وتصبح بعد ذلك مقاربة مرجعية عالميا وإقليميا، فهذه التجربة حسب المحاضر ساهمت أيضا في بناء الإستراتيجية العالمية لمحاربة جميع أشكال تمويل الجماعات الإرهابية والتطرف، كما كان لها دور في إبراز رهان تجفيف مصادر تمويل الإرهاب حيث رافعت لمبدأ تجريم الفدية في المحافل الدولية خاصة وأنها لم تدفع أي فدية مباشرة أو غير مباشرة .

وعن مبادئ المقاربة الجزائرية في مكافحة الإرهاب فقد حددها في النقاط الآتية:

- مبدأ عدم التفاوض مع التنظيمات الإرهابية
- مبدأ العمل على ضرورة تجفيف المنابع المادية والفكرية للظاهرة الإرهابية
- مبدأ المقاربة الشاملة المستندة للربط بين السلم والأمن والتنمية لمواجهة التهديد الإرهابي
- مبدأ التنسيق والتعاون على المستوى الإقليمي دون التدخل في الشؤون الداخلية للدول
- مبدأ التعاون والشراكة مع الشركات خارج المنطقة الإفريقية والمغاربية.

الوساطة الجزائرية في تسوية النزاعات بالساحل وتأثيرها على محاربة الإرهاب نموذج أزمة شمال مالي

وعن «دور الوساطة الجزائرية في تسوية النزاعات بالساحل وتأثيرها على محاربة الإرهاب نموذج أزمة شمال مالي» ، المحاضرة التي ألقاها الدكتور مصطفى صايج، أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر. فقد حدد المحاضر هدفين أساسين للسلوك الدبلوماسي الجزائري في منطقة الساحل ، فالأول يتمثل في العمل على فض النزاعات داخل الدولة أو مابين الدول بالوسائل السلمية لتحييد المنطقة الجغرافية من تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي وإبعاد التحالف الوظيفي والعضوي بين الجماعات الإرهابية.

أما الهدف الثاني فيتمثل في تحييد المنطقة الجغرافية من الصراعات الدولية وإبعادها عن التبرير الخارجي الذي يدعي استخدام القوة العسكرية لمحاربة ظاهرة الإرهاب الدولي.

وعن فرص والتحديات التي تواجهها الجزائر في إيجاد حلا نهائيا لأزمة مالي فقد لخصها المحاضر في ثلاث فرص الأولى هي تقديم خبرتها الدبلوماسية في إدارة النزاع في شمال مالي لبعث مسار التسوية وفق الاتفاقات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي والثنائي خاصة وأن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو

أما الفرصة الثانية هي أن تقدم الجزائر إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية النهائية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي بتمويلات من دول ومنظمات إقليمية ودولية.

أما الفرصة الثالثة فهي أن تستند الجزائر في فرص نجاح التسوية السياسية في شمال مالي على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي، مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجمعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية.

مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الارهاب وتحديد الاطار القانوني لمفهوم الارهاب الدولي

أوضح الدكتور خالد حساني،أستاذ محاضر بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة بجاية خلال المحاضر التي ألقاها حول « مساهمة السياسة الجزائرية في محاربة تمويل الارهاب وتحديد الاطار القانوني لمفهوم الارهاب الدولي»، أن مكافحة جريمة تمويل الإرهاب أصبحت أحد التحديات الرئيسية التي يواجهها المجتمع الدولي في إطار تنفيذ الإستراتيجية الدولية لمحاربة الإرهاب الدولي بمختلف صوره، وذلك لأن التمويل – عن طريق الاتجار غير المشروع بالمخدرات، التهريب، خطف الرهائن، طلب الفدية أو تبييض الأموال– هو العامل الأساسي لنجاح العمليات الإرهابية وتحقيق أهدافها ، لذلك تكاثفت جهود الدول والمنظمات الدولية من أجل تجفيف منابع تمويل المنظمات الإرهابية وذلك عن طريق وضع آليات تحد من وصول الأموال إلى الإرهابيين وذلك على الصعيدين الدولي والإقليميً.

مؤكدا في الأخير أنه بالرغم من الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب إلا أن غياب تعريف دقيق لجريمة الإرهاب أدى إلى عدم التمييز بين الإرهاب وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية في سوق اهراس

تشيد بما أنجز خلال المخطط الخماسي (2010-2014) .. و توصي بضرورة توجيه الاستثمار إلى القطاعات المنتجة

قامت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لمجلس الأمة بزيارة ميدانية إلى ولاية سوق أهراس خلال الفترة الممتدة من 04 إلى 06 أبريل 2015، بهدف الوقوف عند الإجراءات المتخذة في إطار تشغيل الشباب ودور البنوك في العملية، وكذا طبيعة المشاريع المنتظرة ضمن المخطط الخماسي الحالي للتنمية مع تسليط الضوء على مخطط التنمية (2010-2014).

وقد تكون الوفد من السّادة:
عبد القادر شنيني، رئيس لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية، رئيسًا للوفد،
الطاهر كليل، عضو اللجنة،
محمد ديب، عضو اللجنة،
كمال بلخير، عضو اللجنة،
محمد ماني، عضو اللجنة.

استقبل الوفد بمقر ولاية سوق أهراس من قبل السيد ساعد أقوجيل، والي ولاية سوق أهراس، رفقة مدراء تنفيذين وإطارات سامية بالولاية.

فيما يتعلق بقطاع التشغيل

استهل الوفد البرلماني لمجلس الأمة زيارته الميدانية بالتوجه نحو مقر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ)، حيث استقبل من طرف مديرة الوكالة التي قدمت شروحات مستفيضة عن سير المصلحة، مهامها فيما يخص مرافقة الشباب إداريا وفي الميدان على حد سواء (قبل وبعد انطلاق المشروع...) هذه الوكالة حيث وصل عدد الملفات المودعة بالوكالة منذ إنشائها سنة 1998 وإلى غاية سنة 2014، نحو 14469 ملفا موزعة على عدة قطاعات كما يلي:

الخدمات بـ 9573 ملفاً،
الفلاحة بـ 2837 ملفاً ،
الصناعة بـ 914 ملفاً ،
الحرف التقليدية بـ 785 ملفاً ،
البناء بـ 360 ملفاً.

ومن إجمالي الملفات المودعة هاته تم قبول 9762 منها، كما تم تمويل 4675 أين حاز فيها قطاع الخدمات على حصة الأسد بواقع 3269 ملفا، يله قطاع الفلاحة بـ 399 ثم الصناعة بـ 271 ملفا مموﻻ... ما ساهم في الرفع من عدد مناصب الشغل بأكثر من ثمانية (08) آلاف منصب شغل. وبالعودة إلى حيثيات الزيارة وبمناسبة زيارة الولاية تفقد الوفد البرلماني لمجلس الأمة عينات من مشاريع الدعم الموجهة للشباب ضمن أجهزة التشغيل فزار ورشة لصناعة المسامير وأخرى للخياطة...

الصّحة

وبخصوص تفقد المشاريع التابعة لقطاع الصحة، فقد كان للوفد البرلماني زيارة للمستشفى الجهوي لسوق أهراس الذي يشهد أشغال توسعة فاقت نسبة تقدم الأشغال فيها 70 بالمائة كي يصبح يتسع لـ 120 سرير، هذا المستشفى به أربعين (40) طبيبا مختصا عدة أجنحة للجراحة ومعالجة مختلف الأمراض. كما عاين الوفد وتفقد مركز الأمومة والطفولة -قيد الإنجاز-الذي من المنتظر دخوله حيز الخدمة شهر مارس من سنة 2016، مبدياً بالمناسبة ارتياحه للمعايير المعتمدة في الإنجاز ولشساعة المركز.

السكن

أما فيما يخص قطاع السكن نصيب ولاية سوق أهراس 1.52 مليار دج من الميزانية التي استفادت منها الولاية خلال المخطط الخماسي 2010-2014 وقد تم إنجاز :

توزيع 10583 وحدة سكنية (اجتماعي إيجاري وريفي)،

مركب الأمومة والطفولة بسوق أهراس،
إنجاز ملحق معهد باستور،
إنجاز مركز تصفية الدم بمداورش،
إنجاز وتجهيز أربع (04) مراكز صحية بعين الزانة، تاورة وويلان والراقوية...

قطاع التربية والتكوين

لقد تم خلال المخطط الخماسي السابق للتنمية رصد مبلغ 20.92 مليار دج لقطاع التربية والتكوين، و9.19 مليار دج لقطاعي الفلاحة والموارد المائية، فبالنسبة لميدان التربية والتكوين والتعليم العالي فقد تم خلال الفترة (2010-2014 إنجاز ما يلي:

ثانوية 800 مقعد، خمسة (05) متوسطات وخمسة (05) مجمعات مدرسية،
12 مطعم مدرسي بالمدارس الابتدائية،
15 مخبر للإعلام الآلي بالمتوسطات،
أربع (04) ملاعب للرياضة بالمتوسطات و 11 منشأة رياضية
معهد العلوم البيطرية والفلاحية 1000 مقعد بيداغوجي بـ«تاورة»،
إقامة جامعية 3000 سرير بالحي الجامعي بنات، وأخرى 500 سرير بـ«تاورة»،
ست (06) مراكز تكوين مهني وتمهين، حيث تم ترقية 03 ماحقات إلى مراكز تكوين بكل من سيدي فرج، الدريعة وترقالت...
كلها هياكل تدعمت بها الشبكة القاعدية للولاية بفضل المجهودات الحثيثة والعمل الكبير الذي تبذله السلطات المحلية وعلى رأسهم السيد والي الولاية...

الفلاحة و الموارد المائية

أما في يخص مجالات الفلاحة والموارد المائية فقد ساهم في تدعيم المنشئات التقنية استلام قسم فرعي للفلاحة، غرس أشجار الزيتون على مساحة 2500 هكتار، وغرس 100 هكتار من الحبوب في إطار محاربة التصحر، وكذا فك العزلة عن 20000 ساكن بالمناطق الريفية... زد على ذلك تم تجميع عشرين 20 مليون م³ من المياه وإنجاز ست (06) محطات ضخ وسبع (07) محطات تقوية الضخ...إلخ

بعد زيارته أبدى الوفد الملاحظات التالية:

1 – الإشادة والتنويه بالنتائج الإيجابية لبرنامج

دعم النمو الاقتصادي (2010-2014) على جميع القطاعات والذي مكّن الولاية من بلوغ المعدلات الوطنية في مجال: التزويد بالكهرباء، الغاز، المياه الصالحة للشرب، التطهير، التربية والسكن...إلخ،

2 – الولاية تفتقر لبعض المقاولات الكبرى ومكاتب الدراسات المؤهلة والمتخصصة التي من شأنها إعطاء دفعة نوعية لوتيرة التنمية بالمنطقة،

3 – قلّة المشاريع الممنوحة –في القطاع الفلاحي– في إطار دعم تشغيل الشباب، يعود إلى أن غالبية الأراضي تعود ملكيتها للعرش ما أدى إلى عرقلة الاستثمار في هذا الميدان،

4 – أما بالنسبة للرعاية الصحية، تتوفر الولاية على مؤسسة عمومية استشفائية وعلى مرافق صحية تتجاوب - إلى حد ما–وتعدادها السكاني، وكذا بالنسبة للتجهيزات الطبية الحديثة، غير أنها تبقى بحاجة لأطباء أخصائيين لا سيما في مجال الجراحة، وأمراض النساء والتوليد،

5 – نقص ملحوظ في التسيير والتأطير الإداري بقطاع الصحة (عجز بـ 20 إداري)،

التوصيات: يقترح الوفد مايلي

1 – فتح فروع جهوية للبنوك (Succursales) من أجل تخفيف أعباء التنقل عن المواطن الذي يضطر إلى التنقل إلى الولايات المجاورة كولاية قالمة، خاصة بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)،

2 – ضرورة فتح مدرسة للشبه الطبي بالشراكة مع القطاع الخاص وبالاعتماد على العنصر النسوي، مع وجوب التركيز على الجانب الوقائي (التلقيح) وهذا من أجل تخفيف الضغط على القطاع العام وبغية تفادي تكاليف العلاج فيما بعد،

3 – إيلاء عناية خاصة بالاستثمار في الجانب السياحي وخاصة البيئية منها وذلك ببناء هياكل لاستقبال السياح التي بإمكانها جلب موارد مالية معتبرة،

4 – توجيه الاهتمام في منح المشاريع من قطاع الخدمات (70 بالمائة موجهة للنقل) نحو القطاعات المنتجة للثروة،

5 – وبإلحاح من السلطات المحلية للولاية، ينبغي تسجيل سد واد غنم ضمن المشاريع التي ينبغي تجسيدها في القريب العاجل،

6 – ضرورة إبرام وعقد اتفاقيات توأمة فعلية مع بلديات أو مؤسسات وطنية وأجنبية للرفع من المهارات ومن مستوى الإنتاجية،

7 – ترقية متحف الولاية إلى متحف جهوي،

8 – ترقية مقبرة الشهداء –التي دُفن بها أكثر من 600 شهيدا–إلى مقبرة وطنية، وهذا حتى يتسنى لها الاستفادة من الاعتمادات المالية اللازمة لصيانتها.

المدرسة العليا للدرك الوطني .. إعداد أجيال من الكفاءات

قامت لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة بزيارة ميدانية للمدرسة العليا للدرك الوطني بيسر ولاية بومرداس يوم الإثنين 13 أفريل 2015 وذلك للتعرف على مهام المدرسة .

وقد تكون الوفد من السيدات والسادة:

- محمد الواد، رئيس لجنة الدفاع الوطني ، رئيس الوفد
- محمد لزعر، نائب رئيس لجنة الدفاع الوطني
- سليمان كرومي، مقرر لجنة الدفاع الوطني
- جمال ولد عباس، عضو اللجنة
- عبد العزيز جفال، عضو مجلس الأمة
- رفيقة قصري، عضو مجلس الأمة
- عائشة باركي، عضو مجلس الأمة

استهلت الزيارة بتقديم مدير التدريب عرضا وافيا حول المدرسة من حيث النشأة والتنظيم ونمط التكوين ومدته وبرنامجه من محور عسكري وتخصصي ، وعام وبدني ، وكذا شروط الالتحاق بها والمدرسين والمنشآت البيداغوجية والرياضية، وكذا الإيواء والإطعام والترفيه.

لينتقل بعدها الوفد إلى قاعات الدراسة حيث استمع إلى دروس مختلفة ألقاها مدربو المواد بالشرح والتحليل مع الرد على استفسارات وأسئلة الوفد. كما شاهد الوفد عروضا في رياضة الجيدو في القاعة المتعددة الرياضات والمسبح، كما تفقد الوفد ملعبا يستجيب لمختلف المقاييس المعمول بها، وحضر الوفد تمرينا تطبيقيا في حفظ النظام وتقنيات الإيقاف والدفاع عن النفس أثناء القيام بالمهام وكيفية استعمال الأغلال والسلاح.

بعد مشاهدة الوفد لحركات استعراضية في سياقة الدرجات، أنهى الوفد زيارته بإلقاء رئيس لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة السيد محمد الواد كلمة نوه فيها بالمجهودات الجبارة التي يبذلها أفراد الدرك الوطني رجالا ونساء في مجال حفظ النظام والسكينة العموميين، ومحاربة الجريمة بكافة أنواعها وممارسة مهام الشرطة العسكرية والمراقبة العامة للتراب الوطني وممارسة العمل الوقائي والردعي في إطار تعزيز دولة القانون واحترام قوانين الجمهورية.

كما اشاد بالنتائج المتحصل عليها في الميدان من خلال التكوين في المدرسة، معتبرا إياها نموذج في إعداد أجيال من الكفاءات .

المدرسة العليا للإشارة بالقليعة .. تكوين علمي عال وبأحدث التكنولوجيات

قام وفد عن لجنة الدفاع الوطني لمجلس الأمة بزيارة عمل يوم الثلاثاء 28 أبريل 2015، إلى المدرسة العليا للإشارة، عبد الحفيظ بوصوف بالقليعة، ولاية تيبازة، الناحية العسكرية الأولى. بهدف الإطلاع على المرافق البيداغوجية، الرياضية والترفيهية ومختلف التجهيزات والوسائل المسخرة التي تتوفر عليها المدرسة في سبيل بلوغ مستوى عال من التكوين والتحصيل العلميين للطلبة الضباط العاملين في صفوف الجيش الوطني الشعبي ومدى التحكم في الوسائل التكنولوجية العصرية، وبالنتيجة مدى تقدم المشروع الذي أقرّه السيد عبد العزيز بوتفليقة، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني فيما يخص عصرنة واحترافية المؤسسة العسكرية.

وقد تكون الوفد من السيّدات والسّادة:

محمد الواد، رئيس اللجنة، رئيسًا للوفد،
محمد لزعر، نائب رئيس اللجنة،
سليمان كرومي، مقرر اللجنة،
زهرة قراب، عضو اللجنة،
عمار ملاح، عضو اللجنة ،
رفيقة قصري، عضو المجلس،
زوبيري محمد، عضو المجلس.

استقبل الوفد من طرف مدير المدرسة العليا للإشارة عبد الحفيظ بوصوف بالقليعة العميد «فريد بجغيط»، وبمعية إطارات المدرسة. وبالمناسبة ألقى قائد المدرسة كلمة ترحيبية على شرف وفد مجلس الأمة، حيث أكد بأن هذه الزيارة تمثل فخراً كبيراً لنا لتواجدكم معنا، وأنها تمثل اتصالا حقيقيا بين مختلف مؤسسات الدولة. ليحيل بعدها الكلمة إلى المدير العام للتعليم بالمدرسة الذي تطرق إلى تاريخ المدرسة ونشأتها طبيعة الهيكل التنظيمي للمؤسسة وإلى المهام التي تضطلع بها وكذا برنامج الزيارة من خلال زيارة متحف المدرسة، القاعدة المادية للتكوين (مخابر لغات...)، قاعة السيطرة، قاعة التكتيك ومختلف المرافق البيداغوجية التي تتوفر عليها المدرسة.

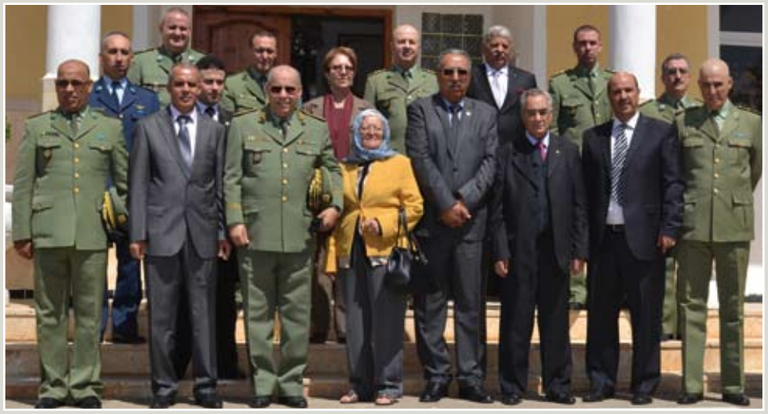

لمحة تاريخية حول المدرسة العليا للإشارة:

تقع المدرسة العليا للإشارة بمدينة القليعة التي تبعد بـ 42 كلم غرب الجزائر العاصمة، هذه المدينة التي تأسست في العهد العثماني وتعتبر من أقدم المدن الجزائرية... فقد احتضنت القليعة هذا الصرح التعليمي (المدرسة العليا للإشارة) منذ العام 1986. حيث يعتبر سلاح الإشارة العصب المسير للحرب الحديثة، ووعيا من قيادة الثورة التحريرية بهذه الحقيقة فقد أولت عناية وأهمية كبيرة للإشارة، من خلال إنشاء أول مدرسة في الثامن (08) أوت 1956 بالحدود الغربية للبلاد بهدف تدعيم جيش التحرير الوطني بالإطارات المختصة في هذا السلاح. بعد ذلك تم إنشاء مدرسة ثانية سنة 1958 على مستوى القاعدة الشرقية بتونس. وفي سنة 1963 أنشئت المدرسة العسكرية للإشارة ببني مسوس والتي كلفت بتكوين عاملي وتقنيي الإشارة، ثم تم تحويلها فيما بعد إلى بوزريعة.

في سنة 1973 أصبحت تسمى المدرسة التطبيقية للإشارة أين تولت مهمة تكوين أول دفعة خاصة بضباط الإشارة العاملين، بعد ذلك تحولت تسميتها إلى المدرسة العليا للإشارة سنة 1975. وخلال الموسم الدراسي 1975-1976 قامت المدرسة بتكوين الدفعة الأولى للضباط الاحتياطيين بصفة قائد فصيلة إشارة. وفي سنة 1977 تولت المدرسة مهمة تكوين الدفعة الأولى لدروس الإتقان الخاصة بضباط الاتصالات العسكرية. وفي سنة 1991 يُحوّل مرة أخرى إسم المدرسة العليا للإشارة إلى المدرسة التطبيقية للإشارة... ومنذ سنة 1996 تكفلت بتكوين الدروس التطبيقية للاتصالات العسكرية الموجهة للطلبة الضباط الذين أنهوا التكوين الأساسي بأكاديمية شرشال العسكرية، وفي سنة 2004 أسند لها مهمة تكوين الدفعة الأولى للضباط العاملين دورة التطبيق اختصاص حرب إلكترونية وفيما بعد دورات الإتقان والأركان في الحرب الإلكترونية لفائدة أصناف القوات للجيش الوطني الشعبي... وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 08-65 المؤرخ في 05 أكتوبر 2008، تم تحويل المدرسة إلى مدرسة عليا، وأصبحت تحت الوصاية المزدوجة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

مهام المدرسة العليا للإشارة:

تتمثل المهام الرئيسية للمدرسة فيما يلي:

تأمين دروس القيادة والأركان للضباط العاملين،

تأمين دروس الإتقان للضباط العاملين،

تأمين دروس تطبيق مواصلات عسكرية، حرب إلكترونية ومنظومات الإعلام والقيادة للضباط العاملين بعد إتمام تكوينهم الأساسي العسكري والعلمي ونيل شهادة الليسانس ضمن منظومة الـ «LMD» على مستوى المدرسة،

تأمين دروس التخصص في المواصلات العسكرية، في الحرب الإلكترونية وفي منظومات الإعلام والقيادة للضباط العاملين المجندين على أساس الشهادات العليا لفائدة كل أصناف القوات للجيش الوطني الشعبي،

تأمين دروس الضباط الاحتياطيين،

إجراء دراسات تقييمية في ميدان الاستعمال، التطوير وتحديث وسائل الإشارة والقيادة والحرب الإلكترونية،

وضع مقترحات خاصة بالبرامج والطرق البيداغوجية لتحسين نوعية التكوين.

بالإضافة إلى المهام المذكورة أعلاه، تعمل المدرسة خلال الدخول المدرسي القادم 2015-2016 على تأمين دروس ما بعد التدرج «الماستر»، على أن تليها في فترات لاحقة إدراج «الدكتوراه»

وبمناسبة هذه الزيارة ألقى رئيس الوفد السيّد الواد كلمة، بحضور قائد المدرسة والعديد من الإطارات وبحضور بعض الطلبة ممن يزاولون دراستهم بالمدرسة، أين شكر فيها مدير المدرسة وجميع إطاراتها، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة وحسن الوفادة، وأضاف قائلا: «إنكم وبهذا التمكن العلمي تمثلون لبنة ثمينة في صرح الدفاع الوطني حاملين المشعل لمواصلة النهج الذي سطره المجاهدون أين لعب سلاح الإشارة دورا هاما في الكفاح المسلح من أجل استقلال الوطن»... كما حيّا القائمين على المدرسة على التنظيم المحكم والتحكم الجيد في التقنيات الحديثة المتاحة مؤكداً بأن وقوفنا اليوم بهذه المنشئات ليثلج الصدور ويبعث على الافتخار. كما لم يفوت رئيس الوفد هذه السانحة دون الإشادة والتعبير، وبكل فخر واعتزاز، عن سعادته بالإنجاز الذي بلغته المدرسة متمنيا لهم في الأخير المزيد من النجاح والتوفيق.

وفي محطة أخيرة قام الدكتور الواد بالإمضاء في السجل الذهبي للمدرسة العليا للإشارة عبد الحفيظ بوصوف بالقليعة، تيبازة.

أبدى الوفد بعد زيارته بالملاحظات التالية:

المدرسة العليا للإشارة بالقليعة تتوفر على إمكانيات ومرافق ومخابر هامة تساهم في التكوين العلمي العالي، وتزود المتلقين بأحدث التكنولوجيات،

شكر خاص للقيادة العسكرية القائمة على المدرسة العليا للإشارة على كرم الضيافة وحسن الاستقبال، وعلى الجهود المبذولة من أجل إنجاح الزيارة.

لجنة الثقافة والإعــلام والشبيبة والسياحة (ولاية البليدة)

تجسيدا لبرنامج نشاط لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة لسنة 2015، قامت لجنة الثقافة والإعلام والشبيبة والسياحة لمجلس الأمة بزيارة استطلاعية لولاية البليدة يومي 03 و 04 ماي 2015، وهذا بغرض الوقوف على واقع الثقافة والسياحة والرياضة بهذه الولاية ومعاينة ظروف عمل هذه الهياكل والمنشآت ومدى استغلالها من طرف الشباب.

تشكل الوفد من السيدة والسادة:
السيد عبد القادر كمون، رئيس اللجنة، ورئيس الوفد،
السيدة محمد بن طبة، نائب رئيس اللجنة،
السيد عبد القادر معزوز، عضو اللجنة،
السيد محمد خثير، عضو اللجنة،

1 - قطاع الشبيبة والرياضة:

يعرف قطاع الشباب والرياضة بولاية البليدة حركية كبيرة في الأشغال على مستوى المرافق الرياضية والترفيهية المبرمجة، إذ تم تسجيل عدة مشاريع ومنشآت فنية في طور الإنجاز وأخرى منتهية الأشغال، سيكون لها الأثر الإيجابي على الفئة الشبانية من حيث الاستجابة لانشغالاتها وطموحاتها بواسطة ممارسة مختلف أنواع الرياضات والأنشطة الفكرية.

وقد كانت للوفد البرلماني وقفات بمختلف المنشآت الرياضية ودور الشباب المدرجة في برنامج الزيارة، حيث عاين الوفد:

• مشروع إنجاز مسبح نصف أولمبي ببلدية بوفاريك. (نسبة تقدم الأشغال 95 %)

• مشروع إنجاز قاعة متعددة الرياضات ببلدية بوفاريك. (نسبة تقدم الأشغال 65 %)

• دار الشباب ببلدية بني مراد. (نسبة تقدم الأشغال 100 %)

• دار الشباب ببلدية أولاد يعيش. (نسبة تقدم الأشغال 100 %)

• مشروع إنجاز المسبح النصف الأولمبي ببلدية العفرون.(نسبة تقدم الأشغال 85 %)

• مشروع إنجاز قاعة متخصصة في الرياضة ببلدية الشريعة. (نسبة تقدم الأشغال 90 %)

• مشروع إنجاز دار الشباب ببلدية الشريعة. (نسبة تقدم الأشغال 23 %)

وقد استمع الوفد البرلماني خلال هذه الزيارة إلى شروحات حول مختلف المشاريع ونسبة تقدم الأشغال بها والمعوقات والأسباب التي أدت إلى التأخر في إنجاز بعضها.

2 - قطاع السياحة والثقافة والصناعة التقليدية:

تتوفر ولاية البليدة على إمكانيات سياحية لا بأس بها، وقد اهتمت ولاية البليدة بهذا القطاع الذي كان إلى وقت قريب قطاعا هامشيا وذلك بتفعيل وتطوير النشاط السياحي في إطار المخطط الخماسي 2005-2009 وكذا المخطط الخماسي (2010 - 2014).

و كان للوفد البرلماني وقفات بكل من:

- المنطقة السياحية المهيئة ببلدية شفة.
- الفندق السياحي منبع القرد ببلدية شفة.
- منطقة الشريعة و الأماكن المقترحة للتهيئة السياحية.

تم الوقوف بالمنطقة السياحية لبلدية الشفة على إنجازات ومكاسب كبيرة،إذ حولت المنطقة إلى قطب سياحي بامتياز وذلك تجسيدا لمختلف المشاريع المسطرة لقطاع السياحة.

وقد سجل الوفد بارتياح التجسيد الميداني لمشروع توسعة وتهيئة القطب السياحي بالمنطقة الذي يحتوي على مختلف وسائل الراحة والترفيه من محلات تجارية وحديقة للتسلية و مرافق أخرى، الأمر الذي يمكن المواطنين والأجانب من فرص الراحة والاستجمام والتمتع، واستكشاف المآثر والمناظر التي تزخر بها المنطقة.

كما كانت للوفد البرلماني معاينة لمنطقة الشريعة والوقوف على الأماكن المقترحة للتهيئة السياحية والتي هي محل دراسة. حيث استمع الوفد في عين المكان إلى عروض مفصلة حول الدراسة التي تخص مشروع توسعة وتهيئة منطقة الحظيرة الوطنية للشريعة التي هي الاكثر تنوعا بيئيا و ثراءا في منطقة الوسط الجزائري. فهي تزخر بأكثر من 380 نوع نباتي، وأكثر من 800 فصيلة من الحيوانات، وهي واحدة من عشر حظائر وطنية محمية بقوة القانون.

وقد خصص الوفد البرلماني خلال زيارته لولاية البليدة جزء من برنامجه لقطاع الثقافة حيث قام بزيارة:

-دار الصناعة التقليدية ببلدية أولاد يعيش.

-المركز الثقافي بحي الورود ببلدية البليدة.

طاف الوفد خلال زيارته لدار الصناعة التقليدية ببلدية أولاد يعيش، بمعرض للصناعة التقليدية الخاصة بالمنطقة، واستمع إلى شروحات قدمها المسؤولين في هذا المجال الذين أكدوا أن هذه الدار تهدف إلى إنشاء فضاءات دائمة للعرض وبيع منتوجات الصناعة التقليدية، وقدموا لمحة عن البرامج والنشاطات المستقبلية. كما عبر الحرفيين الفنيين على امتنانهم للسلطات المحلية لاتاحتهم مثل هذه الفضاءات للتعريف والترويج لمنتجاتهم التقليدية.

كما كان للوفد حديث مع تلاميذ المدارس لاسيما المقبلين على الامتحانات الدراسية للأطوار الثالث، وذلك خلال زيارة المركز الثقافي بحي الورود ببلدية البليدة،الذي يشمل مختلف المرافق التثقيفية من كتب وأنترنت، ووسائل بيداغوجية لإبراز المواهب الشبانية في الموسيقى والخياطة والشطرنج..كما يحتوي على أقسام لمحو الأمية.

ملاحظات أعضاء الوفد البرلماني:

بعد المعاينة والإطلاع على عدد من المشاريع والمرافق التي تمت زيارتها، سجل الوفد البرلماني بعض الملاحظات:

• تقييم غير دقيق للكلفة المالية لبعض المشاريع، الأمر الذي يؤدي إلى إعادة التقويم المالي في كل مرة، وهذا ما يسبب التأخر في الإنجاز.

• الموقع الذي يتم فيه إنجاز مشروع المسبح النصف الأولمبي ببلدية العفرون، بعيدا عن مركز المدينة وهذا ما يؤدي إلى عزوف الشباب للالتحاق بهذا المرفق.

• نقص التأطير في دور الشباب ودار الثقافة، إذ أن أغلبية الموظفين هم في إطار العقود ما قبل التشغيل.

• ضرورة إعادة تهيئة التليفيريك تصليحها لما لهذه الوسيلة من أهمية في نقل زوار الحظيرة الوطنية للشريعة.

مبادرة النواب بالتشـــــريع

نظمت المجموعة البرلمانية لتكتل الجزائر الخضراء، يوم الثلاثاء 5 ماي 2015 بمقر المجلس، يوما برلمانيا تحت عنوان التشريع الجزائري بين النص والواقع، أكد خلاله رئيس المجلس الشعبي الوطني الدكتور محمد العربي ولد خليفة خلال هذا اليوم أن التشريعات التي أصدرها رئيس الجمهورية تحمي الجزائر من المغامرات والفتن.

وقال رئيس المجلس الشعبي الوطني في هذا السياق إننا لا ندعي الكمال، ولا ندعي بلوغ جميع الاهداف التي نتوخاها كمشرعين، ولكن لا يمكن أن نتجاهل المجهودات التي بذلت في تطوير منظومتنا القانونية وغزارة التشريعات التي أقرها البرلمان وأصدرها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

من جهة أخرى، أكد الدكتور محمد العربي ولد خليفة أنه رغم التحولات الحاصلة في المجتمع وفي العالم، فإن المبادئ التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954 تبقى المرجعية الأساسية للدولة الوطنية والمصدر الاساسي لمشاريع التحديث والتقدم التي تعرض على المجتمع، ومن أهمها الدستور الذي يقر أن الشعب هو مصدر كل سلطة.

واعتبر رئيس المجلس الشعبي الوطني أن سيادة الشعب في التشريع يجب أن تكون المصدر في جدلية العلاقة بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية، مبرزا أن قوة التشريع تزداد كلما كان معبرا عن تطلعات المواطنين ويعكس إرادتهم في تسيير الشأن العام.

وأبرز أن المثل والمبادئ تبقى مجرد إعلانات نوايا إذا لم تعرف تطبيقها في الواقع، مشيرا الى أن قوة الحق ستنتصر على حق القوة وهو ما سيتحقق للشعبين الفلسطيني والصحراوي لا محالة ومهما طال الزمن.

من جهته، قال السيد ماحي، في كلمته خلال هذا اليوم البرلماني أن الحركة التشريعية شهدت تطورا ملحوظا بفضل مجهودات السلطات حيث صادق البرلمان بغرفتيه على اكثر من مئتين وخمسين نصا قانونيا منذ تنصيب أول برلمان تعددي عام 1997.

وأوضح الوزير أنه خلال الفترة التشريعية الرابعة الممتدة من 1997 الى 2002 صادق البرلمان على ستين نصا قانوني، في حين تمت المصادقة على ثلاث وتسعين نصا قانوني في الفترة التشريعية من 2002 إلى 2007 إلى جانب المصادقة على سبع وخمسين نصا قانوني خلال الفترة 2007 إلى 2012 مشيرا إلى أنه منذ بداية الفترة التشريعية الحالية تمت المصادقة على خمس وعشرين نصا قانونيا.

واكد السيد ماحي هذه الحصيلة تعكس روح التعاون والتنسيق والانسجام بين الحكومة والبرلمان بما يخدم المصلحة العامة دون الاخلال بمبدأ الفصل بين السلطات.

وابرز أن الاصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المقررة من قبل الرئيس بوتفليقة منذ توليه الحكم ساهمت بشكل كبير في بعث الحركية التشريعية بشكل خاص والمنظومة القانونية بشكل عام.

واوضح السيد ماحي ان الغاية من هذه الاصلاحات السياسية تكمن في تعميق المسار الديمقراطي وتمكين المواطنين من المساهمة بشكل أوسع في اتخاذ القرارات التي يتوقف عليها ومستقبل أبنائهم وتعزيز دعائم دولة الحق والقانون وتقليص الفوارق وتسريع التنمية.

في ذات السياق أوضح السيد شيهوب خلال مداخلته أن مبادرة النواب بالتشريع محتشمة مشيرا إلى أن ذلك جعل دور النواب ضعيفا في انتاج القوانين.

وارجع اسباب هذه الوضعية الى اسباب تقنية تعيق النواب عن أداء هذا الدور بالقدر الكافي، من جهة، والى الدور الاساسي الذي تلعبه عادة الحكومة في اعداد القوانين التي تندرج في اطار تجسيد برنامج تكون أغلبية المجلس التشريعي قد اندمجت فيه بمجرد مصادقتها على برنامج عمل الحكومة.

وقال ان البرلمان الجزائري يمكنه ان يتدارك هذا النقص في المبادرة من قبل النواب وذلك عن طريق تفعيل حق التعديل الذي يمارسه على المشروع المقدم من الحكومة.

بالمقابل قال رئيس الكتلة البرلمانية لتكتل الجزائر الخضراء السيد غويني فيلالي أن تسع وتسعون بالمائة من مجمل مبادرات اقتراح القوانين من قبل البرلمانيين لم ترى النور ماعدا اقتراح واحد تقدمت به نواب حركة الاصلاح الوطني يتعلق بالقانون العضوي المتعلق بالانتخابات وذلك خلال الفترة التشريعية الخامسة.

كما دعا رئيس المجموعة البرلمانية لتكل الجزائر الخضراء السيد فيلالي غويني في كلمته للحفاظ على الدولة والمجتمع وهذا بالنظر الى التحولات التي يشهدها المجتمع وكذا التحديات التي تواجهها الجزائر من الخارج.

للاشارة عرف هذا اليوم نقاش جد هام وثري من قبل المشاركين من محاميين وحقوقيين.

المرجعية الروحية ثابتة في منظومة قيم المجتمعات

أكدت مداخلات المشاركين في اليوم البرلماني الذي نظمته لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالتنسيق مع وزارة التضامن والاسرة وقضايا المرأة، يوم الاثنين 18 ماي 2015 بمقر المجلس الشعبي الوطني، حول موضوع تحديات العولمة ودور الاسرة في الحفاظ على القيم الجزائرية على أن الاعلام بكل وسائله يعد من أهم العوامل في الحفاظ على القيم وابرازها للمجتمع الجزائري وهذا ما يتطلب تأهيل القائمين عليه وتكوينهم في مجال البحث والقيم الوطنية وتثمينها والعمل على ايصالها للمجتمع حتى تترسخ لدى الاسرة والشباب والاطفال بدون عقدة وتزييف.

وركز المتدخلون من اساتذة جامعيين ومختصين في مجال الاسرة وممثلين عن المجتمع المدني على ان تحقيق هذا المبتغي يقع على عاتق الاسرة والمدرسة من خلال تنمية الاحساس بالانتماء والهوية الجزائرية لدى الاطفال.

من جانبه، أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة خلال افتتاح اليوم البرلماني أن الحركية في منظومة القيم تحدث في كل المجتمعات إلا أن المرجعية الروحية لدى المجتمعات تبقى القيمة الوحيدة التي لا تتغير وتبقى ثابتة على مر الزمن.

وبعد أن أبدى تحفظه إزاء عنوان اليوم الدراسي من حيث المصطلحات والمفاهيم قال رئيس المجلس الشعبي الوطني أن الخلخلة في نظام القيم داخل المجتمع الجزائري خاصة ما تعلق منها بالعلاقات بين الطبقات العمرية انقلبت أثناء الثورة التحريرية بعدما أصبح شباب يقودنها ويقررون مصير شعب باكمله.

وبعد أن اعتبر السيد ولد خليفة بأن التغيير يحدث دون أن نحس به أكد بأنه ما زلنا في مجتمعنا نحاول تطبيق مفاهيم ومصطلحات وأطر نظرية وضعت في مجتمعات أخرى.

واعترف ذات المسؤول بأن كلمته في هذا اليوم الدراسي خصصها لنقد بعض المفاهيم والمصطلحات التي أصبحت عندنا شيئا طبيعيا وهي حقيقة نعترف بعالميتها لكنها حقيقة تنطبق فقط على ميادين علمية ورياضية محددة لا تتغير.

من جهتها أكدت وزيرة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة مونية مسلم أن حماية الاسرة وترقيتها ترتكز أساسا على ضمان حقوقها المختلفة في مستوى معيشي لائق يسمح لها بأداء التنشئة في ظروف تتجاوب مع الاستقرار والتماسك وذكرت الوزيرة في هذا المقام بما تم تحقيقه لصالح الاسرة الجزائرية، منوهة في صدد حديثها عن العولمة والتغيرات التي تواجهها الاسرة بشجاعة بالمجهودات التي تبذلها كل القطاعات في اطار التنسيق الحكومي لتحسين الظروف المعيشية للاسرة وتمكينها من التوصل الى الرفاهية والازدهار.

واعتبرت أن الحضارة العربية الاسلامية والامازيغية هي صمام الامان والاستقرار ومنبع الحب والرأفة للاسرة الجزائرية وهي القيم التي تصون التلاحم الاسري في خضم الاصلاحات التي باشر بها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة ابتداء من سنة 2000 بغض النظر عن الامل الذي تمخض عن الاستراتيجية الوطنية لمحاربة الفقر والاقصاء يكمن في خوض معركة تكنولجيات المعلومات والاتصال دون أن يشكل ذلك خطرا على الكيان الاسري.

هذه القناعة دفعت بالسيدة مسلم إلى القول بان الثورة الاعلامية تسببت في ادخال الشباب إلى عالم افتراضي تسوده كل الممنوعات مما أدى إلى بروز ظاهرة الهجرة غير الشرعية وفي ترويج أفكار هدامة كتجنيد الشباب في الاعمال الارهابية وفي ظل النزاعات والتغيرات التي تعرفها المجتمعات في حولنا أكدت ذات المسؤولية سعي الدولة الثابت والمستمر في مواصلة سياسية اجتماعية متكاملة قوية على التشاركية الاجتماعية والترابط بين الافراد والفئات داخل الاسرة في اطار مبادئ الاسلام والقيم الاجتماعية وثقافة السلم والمصالحة.

تنسيق الجهود لترسيخ ثقافة سياحية في المجتمع

دعا المشاركون في اليوم البرلماني الذي نظمته المجموعة البرلمانية للاحرار بالمجلس الشعبي الوطني بالتنسيق مع وزارة التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية يوم 26 ماي 2015 حول موضوع السياحة هي الثروة البديلة الى ضرورة تنسيق الجهود للتمكن من ترسيخ ثقافة سياحية في المجتمع ودعم الاستثمار في المجال السياحي بغية تدارك النقائص في مرافق الايواء وتحسين الخدمات.

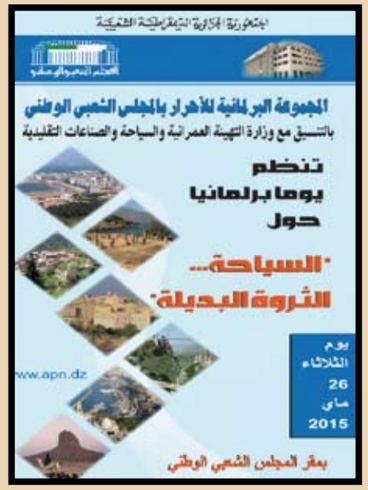

في هذا الاطار شدد رئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد محمد العربي ولد خليفة في كلمة له في افتتاح هذا اليومي البرلماني على ضرورة جعل ذكاء وخبرة العنصر البشري أهم الركائز الاساسية للنهوض بالسياحة ملحا في ذات السياق على وجوب ترسيخ الثقافة السياحية ودعم الاستثمار لتدارك النقائص في مرافق الايواء.

من جهة أخرى، دعا السيد ولد خليفة الى الترويج للامكانيات السياحية الجزائرية المتنوعة، حاثا المواطنين على قضاء عطلهم ببلدهم بدل التوجه نحو الخارج مقترحا ايضا شعار السياحة هذه السنة أعرف بلدك أولا.

كما شدد في نفس السياق على تدعيم الشراكة مع القطاعات الاخرى لترقية السياحة الداخلية، داعيا الى جعل تكلفة مختلف وسائل النقل لاسيما النقل الجوي في متناول المواطنين الذين يرغبون قضاء عطلهم في الجزائر.

من ناحيته اكد وزير التهيئة العمرانية والسياحة والصناعات التقليدية السيد عمار غول على أهمية تطوير السياحة لتحقيق التنمية الاقتصادية وجلب المداخيل بالعملة الصعبة، مذكرا بكل التوجيهات التي اتخذت لتثمين كل القدرات والمؤهلات والثروات السياحية التي تتوفر عليها مختلف مناطق الوطن.

واعتبر الوزير أن السياحة قطاعا اقتصاديا يمكن أن يكون بديلا للمحروقات داعيا الى استغلال وتثمين التنوع السياحي الذي تتوفر عليه الجزائر لتحقيق تنمية مستدامة على المستوى الوطني.

كما شدد السيد غول على ضرورة النهوض بالسياحة الصحراوية الى مستوى الامتياز نظرا للطلب المتزايد على هذه المنطقة لاسيما من طرف السياح الاجانب

وبخصوص الاستثمار في المجال ذكر الوزير بان قطاعه اعتمد لحد الان ما يقارب ألف مشروع سياحي من شأنه توفير أزيد من خمسين الف منصب شغل جديد مقدرا الغلاف المالي المخصص لايجاز هذه المشاريع بحوالي أربع مائة مليار دينار جزائري.

وأوضح في نفس السياق انه يجري حاليا اعادة تهيئة الست وستين فندقا سياحيا عموميا بغلاف مالي يقدر بسبعين مليار دينار جزائري.

وفيما يخص قطاع الصناعات التقليدية ذكر السيد غول بالمؤهلات المتوفرة مشيرا الى ان القطاع يوفر لحد الان سبع مائة الف منصب شغل وينوي بلوغ مليون منصب شغل قريبا الى جانب مساهمته في توفير مائة وثمين مليار دينار من المداخيل.

من ناحيته، أكد رئيس الكتلة البرلمانية للاحرار بالمجلس الشعبي الوطني ناصر حريز انه بالرغم من الامكانيات التي يتوفر عليها قطاع السياحة الا انه ما زال لا يعكس مدخرات الجزائر السياحية نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني لحد الان على قطاع المحروقات.

وتميز اللقاء بتدخل من الخبراء شددوا على اهمية دعم الاستثمار وتوفير العقار السياحي لانجاز المشاريع ودعم التكوين وتعزيز السياحة الحموية.

بناء منظومة عقـــائدية معتدلة ونابذة للفكر المتطرف

دعا المشاركون في اليوم البرلماني حول مكافحة الارهاب الدولي الجديد الذي نظمته لجنة الدفاع الوطني للمجلس الشعبي الوطني، يوم الثلاثاء 9 جوان 2015 ، بمقر النادي الوطني للجيش، إلى تعزيز الاداء الوظيفي للمؤسسات الامنية والجيش الوطني الشعبي خاصة مع تنامي التهديدات الاهابية في المغرب العربي وفي منطقة الساحل.

وأوصى المشاركون ببناء منظومة عقائدية معتدلة ونابذة للفكر المتطرف ولكل أنواع الغلو مع تشجيع المفكرين والاكاديميين والاعلاميين لبناء ثقافة أمنية جزائرية داعمة لمجهودات الدولة في مجال مكافحة الارهاب والتطرف.

وأشاد المشاركون بالتجربة الجزائرية في هذ المجال، خاصة مع السياسة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الذي أرسى سياسة السلم والمصالحة الوطنية التي أصبحت بمثابة التجربة الرائدة في مكافحة الارهاب.

كما أشادوا بالدور الذي يقوم به المؤسسات الأمنية للجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني في استعادة الامن والسلم والاستقرار وكذا بدور البرلمان الجزائري في اثراء الاليات القانونية الخاصة بمكافحة الارهاب والتطرف.

من جهته أكد رئيس المجلس الشعبي الوطني محمد العربي ولد خليفة على ان الخلط بين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال والارهاب يعيق تحديد تعريف دولي لهذه الظاهرة الخطيرة.

وأوضح السيد ولد خليفة أنه على الرغم من خطورة هذه الظاهرة وما تمثله من تهديد لكل البلدان وكثرة القوانين التي تدينها الا أن المجموعة الدولية لم تتفق على تعريف يحظى بالاجماع الدولي لاسباب كثيرة من بينها الخلط بين الارهاب والمقاومة المشروعة ضد الاحتلال الاجنبي.

واضاف ان هذا الغموض يضفي لايواء ارهابيين والسكوت عن نشاطاتهم الدعائية ضد بلدانهم الاصلية واستعمالهم كورقة ضغط للحصول على تنازلات والنيل من السيادة الوطنية وحتى اختراق هذه الجماعات الارهابية لاستعمالها لاغراض الزعزعة والضغط وخاصة فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرية التعبير.

واكد السيد ولد خليفة ان هذه الحجج تسقط وتتراجع الى نقيضها تماما عندما تتعرض تلك البلدان لهجمات ارهابية كما حدث في جريمة الاعتداء على البحرين في 11 سبتمبر 2011 حيث اصدر القانون الامريكي باتريوتيك أو ميترو لندن او اسبانيا وأخيرا جريمة الاعتداء على نقر صحيفة شارلي إيبدو في باريس.

واستطرد ذات المتحدث قائلا بأن الاهاب يبقى هو الارهاب عدوانا على الاوطان والجماعات من الداخل عدوانا لا يحمل قضية تستحق التضحية ولا مشروعا حضاريا يسعى لتحقيق الثلاثي الذي ابتكرته الثورة الجزائرية المتمثل في مبادئ الحرية والعدالة والتقدم التي نص عليها بيان أول نوفمبر 1954.

من جهته أكد كمال رزاق بارة برئاسة الجمهورية في مداخلة بعنوان الاليات الوطنية والدولية أن الجزائر قد تبنت سياسة المصالحة الوطنية في مكافحتها للارهاب فضلا عن المحاربة العسكرية.

كما اشار رزاق بارة على الجهود الجزائرية من اجل ترقية السلم والاستقرار في المنطقة مذكرا في هذا السياق بدورها الحاسم في بحثها عن حل سياسي للازمتين في مالي وليبيا.

واضاف أن الجزائر كانت قد صدقت على ثلاث عشرة اتفاقية وبروتوكولين دوليين في مجال مكافحة الارهاب في اطار جهودها الرامية الى تعزيز الاطار القانوني لهذه المكافحة سواء على المستوى الوطني أو الدولي.

واكد مستشار رئاسة الجمهورية على جهود الجزائر من اجل تحسيس المجتمع الدولي بضرورة تجريم دفع الفديات وذلك بهدف تجفيف مصادر تمويل الارهاب.

من جانبه أشار ممثل وزارة الدفاع اللواء محمد قايدي الى ان الجزائر لم تغفل يوما مسالة احترام حقوق الانسان في مكافحتها للارهاب الذي بدا منذ التسعينات.

وأوضح اللواء قايدي في تدخل له بعنوان التجربة الجزائرية في مكافحة الارهاب أن الاعتداءات التي جرت في 11 سبتمبر 2011 بنيويرك بالولايات المتحدة قد شكلت حافزا من اجل عودة الوعي بالتهديد الارهابي الشامل الذي لا يخص فقط بلدانا مثل الجزائر.

واعتبر ان المقاربة الجزائرية في مجال مكافحة الارهاب تتطلب اللجوء على وسائل امنية وكذلك أيضا سياسية واقتصادية وقانونية وثقافية تسمح بانسجام اجتماعي وتحسين ظروف حياة المواطنين.

كما ابرز ان الاستراتيجية الجزائرية لمكافحة هذه الافة العابرة للاوطان عرفت دفعا جديدا ابتداءا من 2005 بفضل تجسيد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي بادر به رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة.

وتابع قوله ان هذا الميثاق قد شجع سبعة عشرة الف ارهابي من بين ثلاثين الف كانوا ينشطون خلال السنوات التسعينات على وضع السلاح لاعادة ادماجهم في المجتمع بالموازاة مع ذلك سعت الجزائر الى تعزيز امكانياتها الدفاعية من خلال تكوين قوات خاصة برية وجوية وبحرية قادرة على القيام بمكافحة فعالة للارهاب وحماية التراب الوطني من كل التهديدات.

استراتيجية طويلة الأمد لتفعيل مشاركة المرأة من أجل مجتمع يتقدم

نظم المجلس الشعبي الوطني، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية، يومي 14 و15 جوان بالجزائر العاصمة، ملتقى دولي حول منتدى النساء البرلمانيات لمنطقة الشرق الأوسط وافريقيا.

هدف هذا الملتقى الدولي إلى وضع أول لبنات لتكوين منتدى للنساء البرلمانيات على الصعيدين الوطني والدولي لمنطقة الشرق الأوسط وافريقيا، وفق ما تضمنه بيان الجزائر الصادر شهر ديسمبر 2013.

وتعلق الأمر بتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستخلصة من خلال التجارب الدولية والتجمعات الرسمية والغير رسمية للنساء البرلمانيات، خاصة تلك التي أثمرت نتائج ملموسة في تطور أوضاع وظروف المرأة المنحدرة من عدة مناطق: المغرب العربي، افريقيا، الشرق الأوسط، آسيا، أوروبا، أمريكا اللاتينية.

رافع رئيس المجلس الشعبي الوطني في كلمته الافتتاحية لليوم البرلماني لوضع استراتيجية طويلة الامد تشارك فيها كل وسائل الاعلام والاتصال وتتوجه الى كل فئات المجتمع تستهدف التربية وتصحيح ما ترسب في العقليات من احكام سلبية تجاه المرأة وبعض التقاليد التي تمنع المرأة من المشاركة الفاعلة في المجتمع بدافع الحفاظ عليها.

ويرى رئيس المجلس الشعبي الوطني ان اقحام المراة في السياسة وفي كل القرارات الهامة التي تخص المجتمع يبدأ أيضا بالمرأة نفسها اذ من المهم تشجيعها على المشاركة في الحياة السياسية والتواجد في مختلف مراتب المسؤولية وخوض المنافسات الانتخابية للحصول على مقاعد في البرلمان وفي المجالس المحلية.

ان ذلك كما اوضح السيد ولد خليفة يسمح لها بالتعبير عن ثقتها بنفسها اولا والسعي لكسب ثقة الذين انتخبوها ثانيا كما هو الحال بالنسبة لزميلها الرجل.

والى جانب ذلك اكد على ضرورة العمل من داخل الاسرة في غرس التوجيهات الاولى لعدم التمييز بين الانباء الذكور والاناث ثم التربية والتعليم التي تسلم المرأة أحد مفاتيح الدفاع عن حقوقها والاتقاء السياسي والاجتماعي وكسب مساحة من الحرية الذاتية داخل الاسرة وخارجها.

ودعا ايضا الى دعم الدستور بنصوص تطبيقية لا تقبل التأويل فيما يخص المساواة بين الرجل والمرأة.

وبعد ذلك استعرض السيد ولد خليفة تجربة الجزائر فيما يخص ترقية الحقوق السياسية للمرأة مشيرا الى ان بوادر تحررها ووصولها الى مسؤوليات قيادية تعود على زمن طويل عندما شاركت في مقاومة الغزاة ووقفت سدا منيعا أفشل مخططات الاحتلال وقد واصلت المراة بعد الاستقلال العمل بتفاني في مختلف ميادين البناء وتشييد الدولة كما تصدت للارهاب بشجاعة وقدمت التضحيات في سبيل تخليص الجزائر من هذه الظاهرة.

وعدد ذات المحاضر بالمناسبة ما حققته المرأة في السنوات الاخيرة من مكاسب كبيرة في الحياة العملية وفي مستويات القرار في مؤسسات الدولة.

وذكر ان التمثيل النسوي في البرلمان وفي المجالس المنخبة يعادل ثلث تمثيل الرجال مؤكدا أن الجزائر تسعى لتحقيق مكاسب جديدة للمرأة تعزز السابقة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومكافحة كل أشكال العنف والتحرش داخل الاسرة أو خارجها باجراءات قانونية صارمة ورادعة.

للاشارة فان اللقاء شهد مشاركة رئيسات منتديات برلمانيات من اندونيسيا، والبرازيل، والسنغال، واسبانيا، ونساء برلمانيات من دول المغرب تونس، والمغرب، ومن الشرق الأوسط الأردن ومصر، ومن افريقيا روندا وكذا ممثلين من المجالس المنتخبة فلندا لإنشاء منتدى برلماني يشارك فيه سيدات من تشكيلات المجتمع المدني بهدف تفعيل اعلان الجزائر لسنة 2013.

كما عزز هذا الملتقى الدولي بمشاركة ممثلين من قطاعات وزارية عدة، وخبراء وطنيين ودوليين (لاسيما من منظومة الأمم المتحدة)، وكذا رئيسات وأعضاء منظمات وجمعيات عن المجتمع المدني تنشط في مجال حقوق المرأة.

ولقد دار النقاش مع الأخصائيين حول النطاق، الدور، الواجبات، المسؤوليات والمهام المنتظرة من منتدى وطني ودولي للبرلمانيات ومتطلباته على مختلف المستويات.

وكان الهدف من هذا اللقاء هو تعزيز الريادة وقدرات النساء البرلمانيات، لتطوير العلاقة بين البرلمان والمجتمع المدني، وتضافر الجهود من اجل ترقية واستمرارية مشاركة المرأة في المجالس المنتخبة.

الدنمارك

المعارضة تفوز في الانتخابات التشريعية و رئيسة الوزراء الدنماركية تقر بهزيمتها

حقق الحزب الشعبي الدنماركي المناهض للهجرة نتائج ممتازة في الانتخابات التشريعية التي جرت يوم 18 جوان 2015 في الدنمارك.

الحزب فاز بـ 21.01 في المائة من الأصوات متجاوزا حتى حزب فينيتسري ، الزعيم التقليدي لكتلة اليمين ، الذي حقق 19.5 في المائة. فرز الاصوات أظهر حصول كتلة اليمين (فينيستري والحزب الشعبي وتحالف الليبراليين والمحافظين) على 90 مقعدا مقابل 85 لليسار الحاكم.

هذا وأقرّت رئيسة الوزراء الدنماركية الاشتراكية الديمقراطية هيلي ثورنينغ شميت بهزيمتها وأعلنت انها ستستقيل من رئاسة حزب الاشتراكيين الديمقراطيين رغم حصول الحزب على 26.3 من الاصوات . و قالت :" حان الوقت للارس لوكي راسموسن ، لتشكيل حكومة جديدة وأتمنى له الحظ في عمله."

من جهته صرّح ارس لوكي راسموسن ، زعيم حزب فينيتسري أن حزبه "خسر مؤيدين له» لكنه قال أمام أنصاره إن الغالبية تعتقد أنه على الدنمارك ان تغير حكومتها.

وفي حال دعم باقي أحزاب اليمين المعارضة لحزب الشعب ، فمن الممكن جدا أن يعود اليمين من جديد إلى السلطة. وقال رئيس الحزب الشعبي الدنماركي كريستيان ثوليسين "لا نخشى دخول الحكومة اذا كان ذلك سيمنحنا تأثيرا سياسيا أكبر مؤكدا انه لم يتم اتخاذ أي قرار حتى الآن.

تركيا

النتائج الأولية للانتخابات التشريعية التركية تحطم أحلام أردوغان فى نقل الحكم إلى رئاسى..

حطمت النتائج الأولية للانتخابات التشريعية التركية التي جرت يوم 07 جوان 2015 ، أحلام الرئيس التركى رجب طيب أردوغان ، فى تشكيل حكومة أغلبية برئاسة حزبه حزب العدالة والتنمية ، وكذا فشله فى سن دستور جديد للبلاد لنقلها من النظام البرلمانى إلى النظام الرئاسى.

وتشير النتائج الأولية للانتخابات التشريعية التركية ، التى أعلنت عنها وسائل الإعلام المحلية ، أن حزب العدالة والتنمية الحاكم يتصدر نتائج الانتخابات بـ 43 % ، وعجز فى الحصول على الأغلبية فى البرلمان ، فيما فجر تجاوز حزب «الشعب الديمقراطي الكردى مفاجأة بحصوله على نسبة تصويت تقارب 11.8 % ، التى ستخول له الدخول إلى البرلمان ، وحصل حزب الشعب الجمهورى أكبر أحزاب المعارضة على نسبة 25 % ، فى المقابل حصل حزب العمل القومى (يمين) على نسبة 17 % من الأصوات ، فيما أظهرت النتائج أن نسبة أصوات حزب العدالة والتنمية فى تراجع ملموس مقارنة مع نتائج انتخابات عام 2011.

وبحسب هذه النتائج ، فإن حزب العدالة والتنمية الذي يحكم البلاد منذ عام 2002 لن يتمكن من تشكيل الحكومة منفردًا ، بل سيضطر للتحالف مع حزب أو أحزاب أخرى ، الأمر الذي يعنى أن تركيا تنتظرها حكومة ائتلافية.

وفى حال فشل تشكيل أى حكومة ائتلافية فى تركيا ، فإن الرئيس أردوغان سيضطر لدعوة المواطنين إلى تجديد الانتخابات التشريعية ، وقد حطمت نتائج الانتخابات أحلام أردوغان فى سن دستور جديد للبلاد لنقلها من النظام البرلمانى إلى النظام الرئاسى.

وكانت استطلاعات الرأى الأخيرة قد أكدت أن معظم الصعوبات التى يواجهها الشعب التركى هى الصعوبات الاقتصادية والبطالة ، فضلا عن قضايا الإرهاب والديمقراطية وحرية التعبير ، حيث أكد 12.9 % أنه لا توجد ديمقراطية ، فيما رأى 31.4 % أن هناك ديمقراطية لكنها ضعيفة وليست فى المستوى المطلوب ، وقال 30.3 % إن الدولة فى طريقها لترسيخ الديمقراطية.

إيران

البرلمان يلزم الحكومة بالحفاظ على «المنجزات النووية»

وافق البرلمان الإيراني على مشروع قرار يلزم حكومة الرئيس حسن روحاني بالحفاظ على ما سماها المنجزات النووية وحقوق الشعب الإيراني في امتلاك التقنية النووية.

وصوّت 199 نائبا من أصل 213 لصالح مشروع القرار الذي يطالب روحاني بعدم التوقيع على أي اتفاق نووي ما لم يتم إلغاء العقوبات المفروضة على إيران لحظة دخول الاتفاق حيز التنفيذ. كما يتضمن القرار منع تفتيش المنشآت العسكرية والأمنية الحساسة في إيران أو استجواب العلماء النوويين الإيرانيين ، ويشمل أيضا عدم قبول أي قيد على تطوير العلوم والتقنية النووية في إيران.

ويلزم المشروع وزير الخارجية بأن يقدم كل ستة أشهر تقريرا عن مسار تنفيذ الاتفاق لمجلس الشوري على أن تقوم لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في ما بعد بتقديم تقرير عن حسن تنفيذ الاتفاق إلى المجلس لإطلاع النواب عليه.

ويشدد مشروع القرار على ضرورة أن ينص الاتفاق النووي على إلغاء الحظر دفعة واحدة وفي نفس اليوم الذي تبدأ فيه إيران بتنفيذه ، كما يشدد على عدم فرض أي قيود على كسب المزيد من العلوم النووية والإطلاع على التقنيات النووية السلمية.

ويشير المشروع أيضا إلى إمكانية إشراف الوكالة الدولية للطاقة على المنشآت النووية وفقا لما تنص عليه معاهدة حظر الانتشار النووي ، ومنعها من الدخول إلى المراكز العسكرية والأمنية الإيرانية أو إجراء أي لقاءات مع العلماء النوويين الإيرانيين أو الاطلاع على الوثائق النووية الإيرانية.

ستراسبورغ

البرلمان الأوروبي كان قد طالب برحيل بلاتر فورا

طالب البرلماني الأوروبي سيب بلاتر بالرحيل فورا عن رئاسة الاتحاد الدولي لكرة القدم ، معتبرا أن بقاءه يعرقل الإصلاحات العاجلة للتخلص من الفساد «المتفشي والممنهج والمترسخ» في المؤسسة.

وصوت البرلمان الأوروبي لصالح قرار من 08 صفحات ، مشيرا إلى أن الإصلاحات العاجلة لم تبدأ حتى الآن لاقتلاع جذور الفساد بشكل جدي واستعادة مصداقية الفيفا قبل رحيل بلاتر. وقال البرلمان الأوروبي «يدعو البرلمان الأوروبي الفيفا لاختيار رئيس مؤقت مناسب بطريقة شفافة وشاملة بدلا من سيب بلاتر على الفور».

ورحّب البرلمان الأوروبي بقرار بلاتر الاستقالة الأسبوع الماضي لكنه أعرب عن «قلقه العميق» من احتمال بقاء المسؤول السويسري في منصبه لتسعة أشهر قبل انتخاب رئيس جديد للفيفا.

وأكد البرلمان الأوروبي أن الفساد داخل الفيفا ألحق ضررا بالغا بمصداقية كرة القدم حول العالم مع وجود «تأثير مدمر» بداية من أعلى مستويات الاحتراف في اللعبة وصولا إلى أندية الهواة. كما طلب البرلمان الأوروبي من الفيفا نشر التقرير الكامل الذي قدمه المحقق الأمريكي السابق مايكل غارسيا ، بشأن عملية التصويت لاستضافة نهائيات كأس العالم في 2018 و2022.

وقال البرلمان الأوروبي أيضا إنه يرحب بتعليقات دومنيكو سكالا رئيس لجنة المراجعة في الفيفا ، بشأن إمكانية تجريد روسيا وقطر من حق استضافة نهائيات 2018 و2022 على الترتيب في حال ظهور أدلة تشير لتقديم رشاوي أثناء عملية التصويت.

بورندي

احتجاجا على ترشح الرئيس لفترة ثالثة.. رئيس برلمان بوروندي يهرب إلى بلجيكا

فرّ رئيس البرلمان البوروندي ، باي نتافيوهانيوما، ثاني أرفع مسؤول في بوروندي ، إلى بلجيكا عشية الانتخابات البرلمانية ، محتجا على قرار الرئيس بيير نكورونزيزا بالترشح لفترة رئاسية ثالثة.

وأعلن أنه لن يعود لبلاده. واتهم رئيس البرلمان – الذي يلي الرئيس في تسلسل القيادة في البلاد – نكورونزيزا بإجراء انتخابات رئاسية في 15 جويلية المقبل. وفر مسؤولون آخرون رفيعو المستوى، من بينهم نائب الرئيس جيرفيه روفيكيري وأعضاء من لجنة الانتخابات والمحكمة الدستورية

وذكر الاتحاد الأفريقي أنه ألغى الخطط المبدئية لإرسال مراقبي انتخابات إلى بوروندي بسبب «عدم توافر الظروف الضرورية لإجراء انتخابات حرة، ونزيهة و شفافة وموثوق بها». كما دعت رئيسة مفوضية الاتحاد الأفريقي نكوسازانا دلاميني زوما «الحكومة والأطراف الأخرى إلى اتخاذ كافة التدابير تجاه الأخطار التي تتهدد بلادها، وأن تستجيب على نحو إيجابي للمطالب العاجلة من أجل إجراء حوار والالتزام بضبط النفس».

وشهدت الدولة الواقعة في شرق القارة الأفريقية شهرين من الاحتجاجات العنيفة التي أودت بحياة حوالي 80 شخصا. وذكر قائد المعارضة أجاسون روازا أنه تم اعتقال عدة مسؤولين بحزبه وتم الزج بهم في الحبس الانفرادي. واتهم رواسا «نكورونزيزا» بدفع البلاد إلى حرب أهلية.

« .. قبل بضع سنوات دفعت الجزائر وشعبها وديمقراطيتها ثمنا باهضا من جراء الخطابات الشعبوية والديماغوجية والتطاول على القانون. فلنستخلص العبر من تلك التجارب الوخيمة حتى نغذي تعدديتنا السياسية والجمعوية والنقابية والتناظر النبيل حول برامج بديلة. بالفعل يحتاج الشعب الجزائري إلى الإطلاع على الاقتراحات البديلة التي تروم تحسين مصيره وسيعرف كيف يختار بكل سيادة أثناء المواعيد الانتخابية المتعارف عليها في نظام الجمهورية. هذه هي الرسالة التي أوجهها في هذا اليوم الذي تتوحد فيه قلوبنا إلى الطبقة السياسية في البلاد وفي المقام الأول إلى فعاليات المعارضة التي أحلها من نفسي محل التقدير. ذلك أن المعارضة تؤدي دورها في كنف مراعاة أخلاقيات الديمقراطية على غرار الأغلبية التي ساندت برنامجي أثناء الحملة الانتخابية والتي يتعين عليها اليوم ترقيته في إطار نقاش ديمقراطي من أجل زرع الأمل ومؤازرة ما يجب بذله من جهد . .»

من رسالة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة
بمناسبة الذكرى 53 للاستقلال